# الاستبعاد الاجتماعي والعنف
# - مفهوم ودلالات -

م. آمال وهاب

نبذة عن الباحث :
تدريسية في قسم العلوم السياسية في كلية القانون والعلوم السياسية في جامعة كركوك .

## Violence and social deporting, concept and denotations

**Abstract**

The violence and its uses have effective aftermath on political and social and economic and psychology situation. In case of violence most researchers and analyzers agree that it is reaction for some situation and there are different theories which tries to find violence's causes, but the main case is how we could study concept of violence and for searching on it causes generally and analyzing aftermath of social deporting in special shape and considering it a part could not separate from causes of violence, also considering it as threat could damage society, while solidarity and social binding represents main matter which people fights for defending it for preserving principle of society building and by that the groups which feels that its denoted will be dangerous for state's unity.

The concentration character on concept of social deporting and its role in society which was un-known in previous, will shows some sides of deprivation which could pass material and incorporation and it is vibrant subject and detector of nature of social environment in any society. Deporting is not personal matter and it is not because of individual's abilities, but it is collecting of some social results and limited views on executing of

environment for its occupations and it is not political situation only, and it is not relates with some people, but it is public situation and problem of all in the same time, the social deporting is could be describe as continuant deprivation and it is not temporary situation because it is a crises have many dimensions and ingredients such as deprivation in works fields and incorporation and real consuming which is most people's target and political participating and other of operation of social reactions and by that, deprivation will results defeating and fail and feeling of deficiency by deported persons and makes them desires to atoning it by aggression or by accurate meaning, violence.

For treating dangerous of social deporting and reducing it, requires from us to control it and organizing economic and social and culture and psychology life's fields and reducing deporting degrees and greatening incorporation and actualizing of containing and assimilating, the real citizenship.

**مقدمة**

**من مزايا التركيز على مفهوم الاستبعاد الاجتماعي ودوره في العنف أنه يلفت الانتباه الى فهم وادراك اسلوب حياة الفئات المستبعدة اجتماعيا اي تفسير وتحليل جوانب الحرمان النسبي التي تتجاوز مستويات المعيشة المادية والمعنوية والكشف عن الأسباب التي تؤدي الى الاستبعاد وتوضيح الآليات التي تتم بها هذه العملية وتسعى الدراسة الى تطوير مؤشرات اجتماعية لقياس الاستبعاد الاجتماعي تتفق مع المتغيرات السياسية الحديثة والمعاصرة. وتسعى الدراسة في الوقت نفسه الى تطوير العلاقة المترابطة على المستوى النظري بين مفهوم الاستبعاد الاجتماعي وبعض المفاهيم التي تبدو مشتبكة معه مثل الحرمان والتهميش والهشاشة والفقر .... الخ وصياغة مفهوم نظري يعبر عن مدى العلاقة التفاعلية بين الاستبعاد والعنف ليكون أضافة نظرية توصف ما توصل اليه الباحثين في وحدة الاستبعاد الاجتماعي .الا أن دراستنا ستركز على ما ستفرزه سياسات الاستبعاد من ردود افعال متباينة أولها وأهمها بحسب تصوراتنا العنف إذ يوصف الاستبعاد الاجتماعي بأنه حرمان مستمر وليس شأناً عارضاً وبوصفه أزمة متعددة الأبعاد والمكونات تنطوي على حرمان من المشاركة في مجالات العمل والاندماج ومن الاستهلاك الحقيقي الذي تتطلع اليه الكثرة – مجتمع الرفاه – ومن المشاركة السياسية وغيرها الكثير من عمليات التفاعل والحراك الاجتماعي . وبالتالي سيؤدي ذلك الحرمان الى الإحباط والفشل وشعور بالنقص لدى الأفراد المستبعدين فضلاً عن أزمة عدم الانتماء وتثير مثل تلك الامور الرغبة بالتعويض عن طريق الشراسة او العدوان – العنف – ولمعالجة خطورة الاستبعاد الاجتماعي ورسم عمليات استئصال التهميش و اللانتماء.....الخ نسعى في دراستنا الى تبني استراتيجيات حمائية و وقائية لتقليل درجات الاستبعاد وتحقيق الاحتواء أي ترسيخ هوية المواطنة عبر آليات التفاعل الاجتماعي.**

# الاستبعاد الاجتماعي والعنف - مفهوم ودلالات -

★ م. آمال وهاب

**فرضية البحث:**

يمكن تلخيص فرضية دراستنا كالتالي الاستبعاد الاجتماعي يؤدي لظهور أزمات متعددة أولها وأهمها العنف - فعل ورد فعل -ذلك لأنه كلما تراجعت مفاهيم المشاركة والاندماج والاحتواء والاستيعاب كلما ازداد احتمال وقوع العنف وكذلك كلما تحول العنف من سلوك وفعل الى ظاهرة اتسمت بالعمومية والتوسع يبدأ الانقلاب على الضوابط والقواعد التي قام عليها المجتمع نفسه من التعايش والاندماج والتضامن والتشارك القائم على التعددية والتنوع المنسجم وهكذا وفي ضوء ذلك سنفتقد الى تحديد الثوابت المشتركة لاحتواء ظاهرة العنف وحتى نستطيع فهم قضية الاستبعاد الاجتماعي والعنف نجد من الضروري طرح التساؤلات الآتية :-

- ما لمقصود بالاستبعاد الاجتماعي وما هي أسبابه ؟
- ما الآليات التي تتم بها عملية الاستبعاد الاجتماعي ؟ وما هي اهم المؤشرات التي من خلالها يمكن قياس الاستبعاد الاجتماعي ؟
- ما المقصود بالعنف ؟ وما هي صوره واسبابه ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعي والعنف؟
- ما هي استراتيجيات احتواء الاستبعاد الاجتماعي ؟ وكيف يمكن اقامة مجتمع خال من العنف قائم على قيم ومبادئ التفاعل المتبادل والمشاركة والاندماج ؟

**إشكالية البحث :-**

يتفق كثير من الباحثين والمحللين في قضية العنف على أنه حالة رد فعل لوضع معين وتختلف النظريات التي تحاول تبرير اللجوء الى العنف غير أن القضية الأساسية من إشكالية دراسة وتحليل العنف تكمن في البحث عن اسباب العنف وباعتبارها ايضاً تهديد يلحق الضرر بالمجتمع في الوقت الذي يمثل فيه التضامن والتماسك الاجتماعي امراً جوهرياً يسعى الأفراد للدفاع عنه لصيانة العقد الذي يبني عليه المجتمع ، وبناء على ذلك يشكل وجود الجماعات التي تشعر بأنها مستبعدة خطراً يهدد بتقويض أركان الدولة ومؤسساتها .

**مفاتيح البحث :-**

نحاول في هذا البحث تحديد بعض المفاهيم و التي مثلت كلمات المفتاح للتحليل العلمي مثل الاستبعاد الاجتماعي ، الحرمان ، التهميش، الأقصاء ، العنف والعنف السياسي.

**منهجية البحث:**

أن دراسة وبحث دور الاستبعاد الاجتماعي في العنف يمتاز بتنوعه وتعدده ذلك لأن المهتمون في هذا الموضوع هم متباينون في خلفياتهم الإيديولوجية والنظرية وفي تجاربهم وفي طبيعة العلاقة التي تربطهم بموضوع الاستبعاد الاجتماعي فالمختصون بالعلوم السياسية ينظرون للاستبعاد الاجتماعي نظرة تختلف بأبعادها وطبيعتها عن نظرة الاجتماعيين والاقتصاديين والنفسيين والقانونيين كما أن نظرة هؤلاء جميعاً تختلف هي الاخرى عن نظرة عامة المجتمع من المواطنين والمنتفعين وذوي المصلحة ، ومن الطبيعي تبعاً لذلك أن تتعدد هذه المناهج والمداخل وأن يكون لتعددها وتنوعها دور

ايجابي في إغناء مضامين مفهوم الاستبعاد الاجتماعي وآلياته وتداعياته ومن المناسب هنا عرض أهم تلك المناهج التي بني عليها أساس البحث وهي كل من المنهج الوصفي ، المنهج السلوكي ، المنهج ما بعد السلوكي ، المنهج التاريخي ، المنهج المؤسساتي ، منهج تحليل النظم واخيراً المنهج المقارن.

**أهمية البحث :-**

تتضح ابعاد دراسة الاستبعاد الاجتماعي والعنف من خلال الأهميتين الآتيتين .

١- أهمية جدوائية :-

أن أهمية دراسة الاستبعاد الاجتماعي أهمية جدوائية ذلك لأن ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي هي ثمرة توجه أنساني مطلبه العدل وهو قيمة إنسانية مشتركة بين الشعوب وما لم نربط موضوعنا الاستبعاد بفكرة المساواة الاجتماعية بوصفها لب عملية الاندماج ما لم نفعل ذلك نكون بصدد خلط وقصور في الفهم على الصعيد السياسي والصعيد العلمي على السواء من هنا تتضح رؤى الباحثين والأكاديميين في تقييم عمل الحكومات التي تتظاهر بأنها مهتمة بالاستبعاد الاجتماعي ولكنها لا تبالي بعدم المساواة الاجتماعية هي بتعبير دقيق حكومات تعاني من الخلط واضطراب الرؤية فالحقيقة غير قابلة للشك أن مقدور السياسة الاجتماعية العامة أن تؤثر بوضوح في ما تحدثه أي درجة من عدم المساواة في مقدار الاستبعاد الاجتماعي ووحدته .

٢- أهمية مؤشرة :- أن الاستبعاد الاجتماعي هو مؤشر للبنية الاجتماعية أنه حصاد لكل جهود التنمية وليس هو شأن الفقراء وحدهم ولا هو موقف سياسي او طبقي أنه مشكلة الجميع فأن كانت الجهود التي تقوم بها اي دولة في مجالات التنمية او استيعاب او تقريب الهوة بين الطبقات الاجتماعية تعبر عن نجاحها وفشلها فان دائرة الاستبعاد هي احد المؤشرات التي تقاس بها تلك الدائرة هل اتسعت ام تقلصت ؟

**المحور الأول :- ماهية الاستبعاد الاجتماعي .**

الاستبعاد قد يكون نقيضاً للاندماج والاحتواء والاستحواذ ، ولكنه نقيض قرين أي يلتصق به التصاقاً شبه وظيفي ، فاستبعاد الشيء هو عزله وإهماله واعتباره غير موجود بالأصل .

والاستبعاد الاجتماعي قديم قدم تأسيس المدن وظهور الحضارات والمدنية وقد وجد مع عصر العبيد القديم ، ويذكره حمورابي في شرائعه بشكل حثيث فما أن يذكر الأنسان الحر حتى يذكر معه الأنسان غير الحر فمثلاً تشير المادة (٢٠٩) (من ضرب امرأة فأسقط ما بجوفها فعليه دفع عشرة شواقل من الفضة اذا كانت حرة وخمس شواقل من الفضة اذا كانت امة من العبيد ). [١]

أما اليونانيون القدماء فقد قسموا المجتمع الى قسمين فبرأي ارسطو (هناك نوعان من البشر منهم الراكدون المتوحشون الذين يشكلون قطعاناً كبيرة في المملكة الضخمة اما الاخرون فهم الذين يجتمعون بشكل منسق ومنظم في المدن. الأولون ولدوا ارقاء

مستعبدين اما الاخرون فولدوا ليكونوا اسياداً واحراراً بفضل قدرتهم على التنظيم العالي). (٢)

وقد قدم كل من ( الجاحظ ) و( الجرسيفي ) و (ابن عبد الرؤوف) قائمة من المهن الخسيسة والتي يترتب على المحتسب ومن بعده المجتمع في استبعاد اراء هؤلاء، ومن بين ما ذكروا من أصحاب المهن الخسيسة على حد قولهم المشعوذون ، الحجامون ،ماشطات النساء ،المغنون ، الطبالون وكتاب العرائض. (٣)

ووفق ما تقدم نجد أن مفردة الاستبعاد لها جذور تاريخية وهي مرادفة في الوقت نفسه للاستعباد (الرق والعبودية) بالمعنى العام فالمستعبدون هم المستبعدون نفسهم ولضرورة توظيف مفردات الاستبعاد والعنف من دراستنا في الوقت الحالي يجدر بنا تفسير وتحليل الاستبعاد ضمن وظيفته السياسة والاجتماعية.

فالاستبعاد الاجتماعي يعبر في مضمونه عن عملية وفعل اجتماعي -سياسي تحركه آليات تكشف عن عدم وجود مساواة وعدالة بين افراد المجتمع الواحد والحرمان من التمتع بشكل متساو بتوزيع الثروات.

والجدير بالذكر أن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي ليس مفهوماً ساكنا في الواقع بل هو عملية او عمليات التهميش و التميز في الحياة اليومية وعدم التفاعل اذ اصبح مفهوم الاقصاء جزء من المفردات الاجتماعية الهامة ومن المفيد الاعتراف بأن فكره ومفهوم الاستبعاد الاجتماعي لديه تقارب مع مفاهيم راسخة في الكتابات عن الفقر و الحرمان و الانغلاق وعدم الاندماج .....الخ .

**٢-معنى ومدلول الاستبعاد الاجتماعي**

على الرغم من حداثة مفهوم الاستبعاد الاجتماعي الا أن هناك تعاريف عدة لمعنى ومفهوم الاستبعاد الاجتماعي ضمن وظيفته السياسة والاجتماعية وهي تتفاوت تبعا لرؤى ومدارس الباحثين والأكاديميين .

فمصطلح الاستبعاد الاجتماعي محل خلاف ، ومن الممكن تقصي اثره بالرجوع الى ماكس فيبرMax Weber الذي عرفه بوصفه أحد اشكال الانغلاق الاجتماعي فقد كان يرى أن الانغلاق الاستبعادي بمنزلة المحاولة التي تقوم بها جماعة لتؤمن لنفسها مركز متميزا على حساب جماعة اخرى من خلال عملية اخضاعها.

ويبدو أن الاستعمال الحديث لمصطلح الاستبعاد الاجتماعي نشأ في فرنسا حيث جرت العادة على استعماله في الإشارة اساسا الى الأفراد الذين تخطاهم النظام البسماركي للضمان الاجتماعي ، وكان المستبعدون اجتماعيا هم الذين استبعدتهم الدولة بصورة رسمية. (٤)

ويميل الأميركيون الى استعمال مصطلحات اخرى غير مصطلح الاستبعاد الاجتماعي ومنها التغويت نسبة الى الغيتو والتهميش والطبقة الدنيا على انها تتألف من اجيال عديدة من البشر الذين ينتمون الى اقليات اثنية ويعيشون في احياء مقصورة عليهم ، يتلقون فيها خدمات الرعاية الاجتماعية وقد حيل بينهم وبين الاتصال بأغلبية المجتمع ، كما أنهم يمثلون خطرا على هذا المجتمع .

وتؤكد مقاربات اخرى وعلى وجه الخصوص في بريطانيا على أهمية الاختيار الفردي .فالشخص لا يمكن أن يستثنى اجتماعيا اذا ما فتحت أمامه الطرق الا اذا هو اراد ذلك على اية حال فأن المعنى الحقيقي للاستبعاد الاجتماعي هنا يعني التهميش والانغلاق والاندماج الناقص في المجتمع. (٥)

وفي الاتجاه نفسه يلفت جوردان Jordan (1996) الانتباه الى ما تقوم به جماعة من الاستبعاد الفعال لجماعة اخرى بينما يرى بريان باري Bryan Bary أن الاستبعاد الاجتماعي لا يعدو أن يكون اعادة تسمية لما اعتاد الناس تسميته بـ ((الفقر)). (٦)

ويلتقي هذا التحليل الذي يربط بين اتساع ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي والفقر والحرمان مع الافكار التي اعتمدها أغلب مفكرو المدرسة السيسولوجية والسياسية فقد اتفق هؤلاء أن الاستبعاد الاجتماعي لا يعد أن يكون أعادة تسمية لما أعتاد الناس تسميته بالفقر. وبالرغم من أن الفاقة قد تؤدي الى الاستبعاد والاقصاء الا أن الواقع قد افرز جماعات غنية ينتمون الى مجموعات مستثناة اجتماعيا وبالتالي فالاستبعاد الاجتماعي هو ليس وعلى نحو قاطع مسألة موارد مادية غير كافية فعلى الرغم من أن غالبية البلدان الصناعية فضلاً عن عدد كبير من البلدان النامية شهدت نمو اقتصادي وتغيير نظمها السياسة . الا أن تلك البلدان غير قادرة على تخفيف المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . فقد ساهم الاستبعاد الاجتماعي فقدان المراكز الاجتماعية للعديد من الافراد كما أن معدلات البطالة والعمالة الناقصة في الأغلب أن لم نقل جميع الدول تقدم فكرة عن حجم الاستبعاد الاجتماعي في العالم اليوم . وقد ساهمت عولمة الاقتصاد على المستوى الطبقي حيث عمل على اضعاف الطبقة الوسطى أو تدميرها احياناً وخلفت المجتمع يعاني الاستقطاب الحاد بين طبقة عليا كثيرة القوة والنفوذ قليلة العدد وطبقة ادنى هي غالبية الناس قليلة الحال والمال .

وتجدر الاشارة ، أن الدراسات الاجتماعية قد شكلت مدخلاً هاماً لدراسة وجود الاستبعاد الاجتماعي في المجتمعات الريعية وأثبتت الدراسات أن عملية توزيع الريع عامل هام في وجود وقيام مثل هذه الظاهرة الاجتماعية الخطيرة وأن من اهم سلبياتها انزياح المجتمع ضد نفسه ومكوناته بل أنه حتى في المجتمعات المتقدمة شكلت جيوب المهمشين مشكلة للأنظمة والحكومات . وتظهر صورتها بما يسمى الاستبعاد الإرادي او ما اسماه غيدنز ثورة جماعة الصفوه حيث تنسحب الجماعات الثرية من النظم العامة واحياناً من القسط الاكبر من ممارسات الحياة اليومية اذ يختار اعضاؤها أن يعيشوا بمعزل عن بقية المجتمع (٧) . وتظهر صورة اخرى من صور الاستبعاد الاجتماعي وخصوصاً في بلدان العالم الثالث بما يسمى الاقصاء القسري والذي يعني سعي النظم الحاكمة التي تشرذم المجتمع وانقسامه الى جماعات متفرقة لأحكام السيطرة عليه وهو ما يدفع جماعة السلطة الحاكمة الى دعم انتاج الانساق الأيدولوجية المكرسة لظاهرة الاستبعاد وذلك من خلال ترسيخ فكرة مشروعية وشرعية السلطة وتبرير التسلط مقابل تهميش الاخرين الموضوعيين في عزلة اجتماعية قسرية لا تتيح لهم المشاركة الفعلية في الحياة العامة .

وقد تصدر برنامج الأمم المتحدة للتنمية محاولات فهم ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي عبر العالمين المتقدم والنامي وكشفت سلسلة من الدراسات التي اجريت على مستوى بعض البلدان عن اهمية الحقوق المدنية والاجتماعية القابلة للتنفيذ كالحق في الرعاية الصحيحة والتعليم الاساسي والرفاهية المادية مثلاً لهذا السبب اعتبر الاستبعاد الاجتماعي صورة من صور عدم الاعتراف بالحقوق الاساسية اما في حالة توافر هذا الاعتراف فيعتبر الاستبعاد الاجتماعي صورة من صور العجز عن الوصول الى المقومات السياسية والقانونية اللازمة لجعل هذه الحقوق واقعاً حياً. وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه الفكري اقل شيوعاً في البلدان المتقدمة الا أن عدداً من الدراسات لا تزال مهتمة بمتابعة فكرة التمييز وغياب الحقوق القابلة للتنفيذ . والتي مثلت اضطرابات بصورة او بأخرى على شكل تحديات تواجه صناع القرار والتي تنذر بتغيرات عميقة كما تولد ازمة اجتماعية مداها اصبح واضح اكثر من اي وقت مضى ، وهذه الازمة الاجتماعية موجودة كما اشرنا سابقاً في بلدان العالم الثالث او ما يسمى ببلدان الجنوب والذين تمثل نسبة الغالبية الساحقة من اولئك الذين يعيشون في فقر مدقع ، وكذلك الحال مع النظم الشيوعية والاشتراكية سابقاً والتي دفعت ثمناً باهضاً من اجل سرعة الانتقال الى اقتصاد السوق. (٨)

ويعد عالم الاجتماع الشهير انتوني غدينز Antone Gedenz رائداً في تطوير مفهوم الاستبعاد اذ وجد أن صعود احدى كفتي الميزان الاجتماعي يكون غالباً على حساب الاخرى ، كما ميز بين الاستبعاد الاختياري – الارادي او ما اطلق عليه ثورة جماعات الصفوة التي تختار بملء ارادتها طريقة في العزلة تليق بمن يقفون في اعلى سلم الثروة ، وبين العزلة الاجبارية التي يخضع لها الراقدون في القاع . واللافت للنظر أن الاقصاء لم يكن اهتمام المستبعدين انفسهم بل كان محل اهتمام من جانب المهددين برد فعل هؤلاء المستبعدون حتى أن مصطلح الاقصاء نفسه ظهر لأول مرة في سياق معالجة الدول الاوربية لمسألة الاقليات تجنباً للآثار التي يمكن أن تتركها اساسيات العزل والتهميش على الوحدة والتماسك القوميين . (٩)

بيد أن تحديد معنى الاستبعاد يتطلب تمييزاً أفضل بينه وبين الفقر فالأول يتعلق بالحرمان من حقوق تدخل في صلب التعاقد الاجتماعي وبالحرمان كذلك من حق المشاركة في اتخاذ القرار وصناعة المصير .

اما الثاني فيرتبط بالإخفاق الاقتصادي وأزمات التنمية ولو أنه يتصل ايضاً بسوء السياسات وبالقرارات التي تتخذ تحت تأثير جماعات الضغط وبالتالي هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين الاقصاء الاجتماعي ومسائل حساسة عديدة لها طابع اقتصادي سياسي في آن واحد كالتمييز وعدم المساواة ونقص قنوات المشاركة والاستقرار .... الخ ، فالمستبعدون يجدون انفسهم غالباً عالقين في مصعد سياسي معطل لا يرون مناصاً بعد حين من أن يطرقوا الابواب بقوة، وبعد فترة اخرى سيقدمون على تحطيم الابواب من دون أن يتمكن احد من ردعهم. (١٠)

# الاستبعاد الاجتماعي والعنف - مفهوم ودلالات -

★ م. آمال وهاب

وتجدر الاشارة الى معنى الاستبعاد هو ليس شأن الافراد داخل حدود بلدهم بل هو شأن الدول نفسها ، فنجد أن دول العالم الثالث نظماً مستبعدة في المساهمة لرسم السياسة الدولية على عكس دول العالم الاول والثاني.

اي عدم وجود فرص فعلية للمساهمة في انشطة ذات اثر وقيمة دولية على المستويات السياسية والاقتصادية .

اذن يمثل الاستبعاد الاجتماعي ظاهرة متعددة الاوجه (اجباري - ارادي - داخلي - خارجي ) ولكنه يختلف عن الفقر فالاستبعاد الاجتماعي يحول دون تمتع للأفراد والجماعات بالمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكاملة. اذن تتعمق عزلة الفرد كلما قلت مساهمته في الانشطة الاساسية للمجتمع الذي يعيش فيه .

ومن خلال ما عرضناه من تعاريف واراء حول معنى ومدلول الاستبعاد الاجتماعي نجد أن مفهوم الاستبعاد الاجتماعي يعني الحرمان من الموارد والحقوق بالإضافة الى أنه مجموعة العوامل التي تحول دون مشاركة الفرد والجماعة في الانشطة المجتمعية الاقتصادية والسياسية .... الخ وعدم القدرة على التفاعل والاندماج في المجتمع الاوحد وهو ما يؤدي الى ازمة عدم الاندماج .

ووفق ما تقدم يمكننا التوصل الى النتائج الآتية لمعنى ومدلول الاستبعاد الاجتماعي :-

١- يمثل الاستبعاد الاجتماعي احد أهم المفاهيم السوسيولوجية حديثة العهد، ويمثل في الوقت نفسه إفرازات تعبر عن إوضاع الفئات الاجتماعية التي لا تشارك في الأنشطة الأساسية للمجتمع الذي تعيش فيه وتحرم من الاندماج داخل نسيج المجتمع المحيط بها .

٢- أن للاستبعاد الاجتماعي وجهان وجه فكري هو التعصب واستبعاد فكر وثقافة اخرى ، والوجه الآخر سلوكي هو القتل والإزاحة او اللجوء الى القوة الغاشمة في العلاقات الإنسانية .وهكذا نجد أن الوجه الاجتماعي السلوكي يغذي الوجه الفكري والثقافي كما أن الأخير يوفر الأرضية المناسبة على مختلف الأصعدة لسيادة الاستبعاد في الحياة الاجتماعية .

٣- للاستبعاد الاجتماعي درجات متفاوتة مقاربة للمصطلح الأم - الاستبعاد الاجتماعي - نذكر منها الانغلاق ، التهميش، الاندماج الناقص ، الحرمان ، اللإنتساب ، عدم الاندماج ، الاقصاء، العزل الاجتماعي والسياسي .

٤- أن الاستبعاد الاجتماعي يمثل عملية تراكمية مركبة من العوائق المرتبطة فيما بينها ، فالاستبعاد عملية اختزالية لما قد يحدث من سياسات تهميش واقصاء او ما يعاني منه الافراد من إشكاليات الفقر والحرمان والفاقة ..... الخ

٥- أن للاستبعاد الاجتماعي ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية فالأبعاد الاقتصادية تتمثل بصورة الفقر مثل الاستبعاد عن العمل والحرمان من دخل منظم وهو ما يخلف من بطالة وتشرد .اما البعد الاجتماعي فيتمثل بوضع الفرد في المجتمع وما سوف يعانيه من التمييز العنصري والتقسيم الطبقي في المجتمع اي التمييز العرقي او الطائفي وهو ما يؤدي الى تمزق النسيج الاجتماعي ومفاهيم التضامن . اما

البعد السياسي وهي مجموعة افرازات تتعلق بمفاهيم حقوق الاقليات والمهاجرين والوافدين وسياسات التطهير العرقي .... الخ

٦- من آليات الاستبعاد الاجتماعي، الإبادة ، التهجير ، النفي، المقاطعة ،التفريق ، النبذ، التهميش، الاحتكار ، الاستغلال .

٧- بالرغم من أن الاستغلال هو احد آليات الاستبعاد الاجتماعي كما مشار اليه في أعلاه ، الا أنه تجدر الاشارة أن الاستبعاد الاجتماعي قد حل محل الاستغلال فقد انتشر الأول كمفهوم اكثر من اي وقت مضى مع انتشار ازمة عدم الاندماج في المجتمع. اما الثاني اي الاستغلال فقد ظهر اثناء الثورة الصناعية في القرن الماضي ويبدو أن كلا المفهومين هما من افرازات النظام الرأسمالي فالاستغلال كان لتحقيق اعلى نسب من الربح وفق سياسات التنافس اما الثاني الاستبعاد هو لتحقيق سياسات تمييز على المستوى الداخلي والخارجي.

٨- أن الاستبعاد الاجتماعي مسألة داخل وخارج ومسألة فوق وتحت لأن واقع الاستبعاد الاجتماعي هو علاقات اجتماعية متشظية .

٩- أن ميدان الدراسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لم يلتفت الى شيوع هذه الظاهرة واستفحالها في المجتمعات وخصوصاً مجتمعات العالم الثالث فقد حرمت هذه الظاهرة من التأطير والإحاطة لدراسة ابعادها او مراقبة اثارها السلبية على بنية المجتمع ولا توجد حتى يومنا هذا وحدة أكاديمية متخصصة في هذا الميدان .

١٠- أن لدراسة الاستبعاد الاجتماعي امر مهم لدراسة تحديات التكامل والاندماج في مجتمعات تعددية العرق والاديان والمذاهب .....الخ ولترميم الانشقاقات الدينية وحقوق السكان الاصليين والوافدين وللإحاطة بإشكالية أزمة عدم الاندماج وتحديات الوحدة الوطنية .

١١- أن الاستقطاب الذي احدثته عولمة الاقتصاد على المستوى الطبقي ساهم في وضوح اتساع الاستبعاد الاجتماعي فالعولمة الاقتصادية ادت الى اضعاف الطبقة الوسطى وتدميرها احياناً وخلفت مجتمعات تعاني من الاستقطاب الحاد بين طبقة عليا كثيرة النفوذ والقوة لكنها قليلة العدد، وطبقة ادنى هي غالبية الناس كثيرة العدد لكنها قليلة الحول والمال .

١٢- للاستبعاد الاجتماعي صورة من صور الحرمان ويأخذ الاشكال الآتية :- [١١]

أ- الحرمان الطموحاتي :- Aspirational deprivation :- ويتشكل عندما تزداد طموحات الناس بينما تبقى مقدرتهم على الاشباع الفعلي ثابته . أن هذا النوع من الحرمان مرتبط بالثورات المبنية على التوقعات المتصاعدة التي تتخذ مكاناً لها في العالم النامي، فما يحصل هو أن التعليم ، والمهارات الجديدة، والتعرض لأنماط الاستهلاك الغربي قد يخلف طموحات حول تسهيلات تعليمية اكثر من اجل عمالة افضل ومستويات معيشية افضل بينما تعجز الانساق الاقتصادية والسياسية تحقيقها، والنماذج المؤهلة لهذا الحرمان هي :- البطالة الحضرية ، والمتعلمين واشباه المتعلمين في المناطق النامية.

ب- الحرمان المتناقص Decremental deprivation:-
ويشير الى المواقف التي تتناقص فيها قدرات الاشباع وتحقيق القيمة بينما تبقى التوقعات والطموحات مرتفعة وثابتة مما يولد احباطاً وغضباً ينبثق عن الخسارة في الاشباع حتى عندما يتعلق الأمر بقيمة امتلكت لمرة واحدة وهذا النوع من الحرمان يربط الحراك الهابط للأسفل لأولئك الذين يخسرون حقوقاً امتلكوها لفترة زمنية طويلة، والافراد الذين يمتلكون دخلاً ثابتاً في فترات التضخم.
ج- الحرمان التقدمي Progressive deprivation :- وفيه يحصل الافراد مكاسب وتحقيقات طويلة الامد او قصيرة الامد ويجدون أن هذه المكاسب لن تستمر، ولكن على اساس الخبرة السابقة يفترضون بأن هذه المكاسب يجب أن تستمر وسوف نوضح بالتفصيل اساس الحرمان في مفهوم الاستبعاد الاجتماعي ضمن الصفحات اللاحقة .
١٣- يمثل الاستبعاد الاجتماعي مؤشر من مؤشرات تدني قدرات النظم الحاكمة في الحراك الاجتماعي – السياسي وفي استيعاب الاحتياجات الاساسية للأفراد من وظائف ودخل وسكن ملائم ورعاية صحية وتأمين اجتماعي .... الخ ، وهو ناتج ايضاً من تدني قدرات قنوات الاتصال بين الافراد والحكومات او من تدني قدرة الافراد في الادراك والتعبير عن متطلباتهم الأساسية وتجدر الاشارة أن من عوامل واسباب الاستبعاد الاجتماعي دكتاتورية النظم الحاكمة وسعي هذه الحكومات عبر استراتيجيات رسم دوائر نفوذها للفئات الموالية وسياسات التهميش والاقصاء والحرمان من الحراك الاجتماعي – الاجتماعي والحراك الاجتماعي – الاقتصادي والحراك الاجتماعي – السياسي للفئات الاخرى من المجتمع لتحقيق اعلى مستويات من الاستبعاد وإدامة دورة الحرمان من التفاعل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي .
١٤- أن للاستبعاد الاجتماعي انماط متعددة :-
أ – استبعاد اجباري، وغالباً ما يأخذ صورة او شأن الفقراء .
ب-استبعاد ارادي :- ويسمى احيانا استبعاد الصفوة و هو غالباً ما يكون شأن الاغنياء وقد اشرنا اليه سابقاً ، وتجدر الإشارة أن حالة الاستبعاد الارادي لا تشمل الصفوة فحسب بل اذا ما تأملنا ما يجري اليوم في بعض مجتمعات ( دول العالم الثالث ) والشعوب الإسلامية جماعات الغلو والتطرف وسعيهم الى العزلة عن المجتمع وحصر أنفسهم في بعض المناطق ابتعاداً عن المجتمع الذي يعتبرونه كافراً وخارجاً عن العقيدة فهؤلاء لا يزالون يختارون لأنفسهم اسماء معينة .[١٢] تدل على هذا النوع من الاستبعاد الاختياري الارادي والذي قد يتحول من قبلهم الى استبعاد قسري يفر ض على المقربين اليهم عن طريق دعوتهم الى الانعزالية والانغلاق .
ج-استبعاد فردي: اي اقصاء الفرد من المشاركة الفعالة في المجتمع مثال استبعاد بعض المفكرين والاكاديميين بسبب تضارب أيديولوجيتهم مع أيديولوجية النظم الحاكمة وتتجلى صورة هذا الاستبعاد في انظمة العالم الثالث والانظمة الدكتاتورية. ومن صور الاستبعاد الفردي ايضاً استبعاد ذوي الاعاقة وحرمانهم من الحراك الاجتماعي – الاجتماعي .

د – استبعاد جماعي : مثل استبعاد جماعي قائم على العنصرية شأن البيض والسود في الولايات المتحدة الامريكية . واستبعاد قائم على الحرمان القانوني – الاقتصادي مثل قانون الغرباء في روما والذي ميز بين المواطن الروماني صاحب الامتيازات – والمواطن الاجنبي وهو من نتائج سياسات التوسع والاحتلال والتي افرزت مواطنين اصليين مبعدين من ارضهم واقصائهم ونفيهم الى مناطق معدمة على اثرها فقد هؤلاء مصادر رزقهم واستبعادهم من سوق العمل بالإضافة الى ذلك فقدت المجتمعات الاصلية ثقافتها وقيمها وفقدان حقوقها من المجتمع. وقد يأخذ شكل الاستبعاد الجماعي بعدا آخر قائما على الجنس كالتمييز بين الرجل والمرأة وتنامي مفاهيم الجندرة في مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والتعليمية مثلما يحدث في دول العالم الثالث . أضف لذلك من صور الاستبعاد الاجتماعي الجماعي استبعاد لطوائف دينية واستبعاد للأرياف والمدن النائية .... الخ وقد يمثل هذا النوع من الاستبعاد في بعض الاحيان جيش احتياطي للأعمال العنيفة للدولة ( تحطيم الدولة ) . (١٣)

من كل ما تقدم نجد أن مفهوم الاستبعاد ينبغي احاطته بالكثير من الاهتمام وذلك لتتبع خصائصه وابعاده وتطوراته ومقاييسه. وتجدر الاشارة ايضا أنه بينما درس مفهوم الاستبعاد الاجتماعي من قبل علماء الاجتماع تم التركيز على علاقة الاستبعاد بالفقر تم تجاهل ربط الاستبعاد الاجتماعي بقضايا الصراع الاجتماعي والتغيرات الاجتماعية و السياسية . وبهذا تستدعي الضرورة تجاوز النزعة الاختزالية وتوظيف المفهوم بما يقتضي اعادة النظر في البناء المفاهيمي للاستبعاد ليشمل بالإضافة الى الفقراء . جميع اولئك الذين يحرمون من الامتيازات والاستحقاقات في المستويات الاجتماعية المختلفة مع الأخذ بالحسبان ردود افعالهم وتحركاتهم والصراعات التي يخوضونها من اجل استعادة حقوقهم وامتيازاتهم المسلوبة . ومن هنا فأن الدراسة تركز على تفسير اعمال العنف والثورات الشعبية من منظور الحرمان النسبي والتهميش والاقصاء باعتبارها بيئة مفاهيمية مواتية لاقتران الاستبعاد الاجتماعي بالصراعات الاجتماعية السياسية بعيدة المدى . وبشكل خاص التمردات الشعبية .

**المحور الثاني :- ماهية العنف**

كما هو معروف يمثل العنف سلسلة علاقات نبذ واستثناء واستبعاد Exclusion .... الخ الغاية منها تغيير ماهو قائم الى ما يجب أن يقوم وفق فلسفة ورؤية المعنف وللعنف والتغيير الدموي علاقة باستجابات الناس وردود افعالهم السياسية . التراثية. الثقافية . الاجتماعية . الاقتصادية والنفسية وظروفهم العامة وقد ظهر العنف بأشكال متعددة منذ قيام الخليقة وعبر الاساطير والمعتقدات (١٤) . ومن اجل فهم مدلول العنف واسبابه او اسباب اللجوء اليه حاول كثير من الباحثين ايجاد تعاميم لهذه المدلولات والاسباب من خلال اكتشافهم مبادئ مشتركة لمرحلة ما قبل اندلاع العنف كعوامل يمكن أن تفسر اسباب وقوع الاحداث العنيفة . وتجدر الاشارة أن العنف من اعقد الظواهر وعليه فأن اي محاولة لتعميم مدلولاته واسبابه تبوء بالفشل . ونود أن نذكر بأن تحليل العدد الهائل من الدراسات والابحاث التي تحاول تعميم تفسير معنى العنف سوف لا

# الاستبعاد الاجتماعي والعنف - مفهوم ودلالات -

★ م. آمال وهاب

تؤدي للوصول الى قانون عام ومنهج محدد يمكن تعميمه واستعماله كمصدر اساسي في تفسير ظاهرة العنف او المساعدة على التنبؤ بوقوع احداث عنف، وبناء على تعقد نسيج ظاهرة العنف وصعوبة تفسيرها نجد من الافضل القيام بتنظيم العوامل البسيطة والاساسية التي تشكل في جملتها وتفاعلها مع بعضها البعض عملية العنف بكاملها ونعتقد أن محاولة الاجابة على الاسئلة الآتية ما معنى العنف؟ ولماذا يحدث العنف ؟ يتطلب البحث في جملة دلائل واسباب تتعلق بذلك وعليه سنعرض مدلول العنف واسبابه .

**اولاً :- العنف لغةً واصطلاحاً**

كلمة العنف في اللغة العربية من الجذر ( ع . ن . ف ) وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو عنيف ، اذ لم يكن رقيقاً في أمره وعنف به وعليه عنفا وعنفه أخذه بشدة وقسوة ولامه غيره .

واعتنف به الأمر أخذه بعنف واتاه ولم يكن على علم ودراية به واعتنف الطعام والأرض كرههما .

والعنف بالضم ضد الرفق ، والتعنيف التعيير واللوم وقال ابن منظور العنف الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق واعتنف الامر اخذه بعنف وفي الحديث ان اللّه تعالى يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف . (١٥)

والعنف اصطلاحاً :- كما قال المناوي هو عدم الرفق وسوء الانقياد الذي يؤدي الى القبيح وهكذا ان كلمة عنف في اللغة العربية تشير الى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة .

اما في اللغة الانكليزية فان الاصل اللاتيني لكلمة Violence هو Vilentia ومعناه الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة ، ويتضمن ذلك معاني الاغتصاب والعقاب والتدخل في حريات الاخرين .

اما القاموس الفرنسي فقد عرف العنف على انه كل ممارسة للقوة عمداً او جوراً وكلمة Violence الفرنسية مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير الى القوة ، فمصطلح القوة والعنف مشتقتان من اصل واحد، وان كان مفهوم القوة (Force) اكثر شمولية من العنف فالأخير من الناحية اللغوية وهو الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك والتزام ما . (١٦)

**ثانياً تعريف العنف :**

أن مشكلة تعريف المفاهيم من الاشكالات الأساسية في المنهج التحليلي، حيث أن لكل مدرسة رؤية محددة في سبر اغوار معاني المفردات والمصطلحات . لذلك نحاول في محور الدراسة هنا التركيز حول مفهوم العنف بشكل عام ودور الاتجاهات الاكاديمية المختلفة لتفسير معنى العنف.

- فعلى المستوى السوسيولوجي الاجتماعي، يعرف عالم الاجتماع الامريكي H.Niebury العنف بأنه افعال التدمير والتخريب والحاق الاضرار والخسائر التي توجه الى اهداف او ضحايا مختارة او ظروف بيئية او وسائل او ادوات . (١٧)

وعرف العنف بأنه نقيض الهدوء وهو كافة الأعمال التي تتمثل في استعمال القوة او القهر او القسر او الإكراه بوجه عام ومثالها اعمال الهدم او الاتلاف او التدمير اوالتخريب وكذلك اعمال الفتك والتقتيل والتعذيب وما اشبه . (١٨)

ويعرف العنف ايضاً ضغط جسدي او معنوي ذو طابع فردي او اجتماعي يتركه الأنسان بالأنسان بالقدر الذي يتحمله على أنه مساس بممارسة حق اقر بأنه حق اساسي او بقصور للنمو الإنساني الممكن في فترة معينة .

والعنف وفق المدرسة السوسيولوجية يعني ايضاً استخدام القوة المادية لإنزال الاذى بالأشخاص والممتلكات وأنه الفعل او السلوك الذي يتميز بهذا او أنه التقاليد التي تميل الى احداث الضرر الجسماني او التدخل في الحرية الشخصية . (١٩).

ويذهب البعض الى القول بأن العنف يحدث كلما لجأ شخص او جماعة لهم قوتهم الى وسائط ضغط بقصد ارغام الاخرين مادياً على أتخاذ مواقف لا يريدونها او على القيام بإعمال ما كانوا لولا ذلك يقومون بها.

كما يعرف العنف بأنه استخدام القوة المادية لانزال الاذى بالأشخاص والممتلكات وأنه الفعل او السلوك الذي يتميز بهذا . او أنه التقاليد التي تميل الى احداث الضرر الجسماني او التدخل في الحرية الشخصية. (٢٠)

- اما على المستوى السيكولوجي ، فقد اكتشف خبراء علم النفس أن الانسان مكون من (٤٦) عقدة حتى اليوم ، وأن أهم العقد هي عقدة الحياة او الموت، وأنه توجد علاقة جدلية بين الحب والكراهية، وذلك لأن كلاهما يتلاقان ضمن حقل ما هو مشترك هو – الوجود الناقص- وأنه توجد صلة بينهما تعمل ضمن خارطة العواطف عند الإنسان ، وأن موضوع الحب والكراهية ينفتح على مختلف قضايا ( الأنا ) و ( الغير ) فرغبة الذات لا تتحقق الا بالآخر ، وشرط الرغبة هو الاعتراف، ولا اعتراف دون وجود الامر الذي قد يكون الأنا بالنسبة للغير والغير الأنا . وهذه الجدلية قال بها افلاطون عندما اكد لبرمي ندس أن الكائن موجود و اللاكائن موجود ايضاً، ولا يعني العدم بل الاخر والكائن يحدده اللاكائن ، واللاكائن يحدده الكائن وبذلك تتضح هذه العلاقة الجدلية . (٢١)

في هذا المقام تبين لسبينواز أن غياب الاعتراف يؤدي الى الحروب والى العنف لذلك التجأ الى السياسة والمؤسسات لوقف الارتباك في علاقة التواصل السلبية والايجابية بين الحب والكراهية وبين الاعتراف والثأر اذ يحول الاعتراف المتبادل الرغبات الى توليفة ناجحة تسعى الى تحقيق السعادة للجميع . فالحب والكراهية حسب سبينواز هما السعادة والحزن مرفقين بعلة قصوى. وبناء عليه فالأنسان يحمل من جهة عناصر القوة والابداع والخلق من جانب ، وعناصر الدمار والشقاء من جانب آخر. (٢٢)

يتضح مما سبق أن العنف نمط من انماط السلوك يعبر عن حالة من الاحباط نتيجة لصراعات نفسية لا شعوريه تنتاب الفرد وتعوقه عن تحقيق اهدافه. ولذلك هو يلجأ الى العنف للتنفيس عن قوى الاحباط الكامنة الناجمة عن عوامل الحرمان والاستبعاد.

# الاستبعاد الاجتماعي والعنف - مفهوم ودلالات -

★ م. آمال وهاب

يؤكد فرويد مؤسس مدرسة التحليل النفسي أن للعنف خاصية تمتد جذورها الى الطبيعة البشرية وهي بذلك موجودة في وضع كمون وتثار اذا اعترض نشاط الفرد وعلى ذلك فالعنف استجابة طبيعية كغيرها من الاستجابات الطبيعية للفرد.

- اما على المستوى الاقتصادي فيظهر العنف بصورة استغلال الطبقات او البلدان الضعيفة مثلما أن هناك عنف الأنظمة الدكتاتورية فأن هناك ايضاً عنف الانظمة التوتاليتارية ذو الاهداف السياسية وعنف العنصرية وعنف الاقصاء والاستبعاد الذي يؤدي بدوره الى البطالة والحرمان والفقر .... الخ
- اما على المستوى القانوني نجد أن العنف يعني اللجوء لوسائل القسر المادي او البدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية او اجتماعية، ويعني ايضاً استخدام الضغط والقوة استخداماً غير مشروع او غير مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما . (٢٣)
- اما على المستوى السياسي تتنوع وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف وفق الفكر السياسي، وبالرغم من الاختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد طبيعة الاهداف والقوى المرتبطة به فأن أغلبهم يعرفون العنف بأنه استخدام القوة المادية او التهديد باستخدامها لتحقيق اهداف سياسية . وهو ايضاً اللجوء الى القوة ضد الأفراد بمعنى ادق اللجوء او التلويح باستخدام القوة التي يحضرها القانون موجهاً لأحداث تغير في السياسة في نظام او اشخاص ولذلك فأنه موجه ايضاً لأحداث تغيرات في وجود الأفراد في المجتمع . (٢٤)

وبهذا المعنى فأن العنف وفق الفكر السياسي يشير الى نوعين من النشاط من حيث المصدر فهناك عنف السلطة وعنف الجماعات التي تعارض السلطة .

وعلى ضوء التعاريف السابقة يمكننا التوصل الى الدلائل الآتية :-

١- يعتمد مفهوم العنف على حالة المجتمع وطبيعة انساقه . فكل سلطة تمارس الاكراه تطالب الفرد بالخضوع لمعاييرها وسطوتها وفي هذا الشأن فأن جدلية علاقة السلطة بالأفراد تثير مشكلة دائماً تتعلق بالنسق الثقافي على أن تحمل كلمة ثقافة اوسع معانيها .

فلقد شهدت المجتمعات الأنسانية في مختلف مراحل تطورها كوكبة من انماط العنف ،الأمر الذي يدفعنا الى القول أن العنف كان ولايزال يمثل احد المكونات الرئيسة لتطور السياق التاريخي - الثقافي للبشرية. أن الوقائع التاريخية والموروث الثقافي يدلانا على ان العنف يعد وسيلة من وسائل الصراع الايديولوجي سواء بين الدولة والجماعات السياسية التي تهاجم شرعيتها، او بين جماعات سياسية وبعضها يفرض فرض احدهما.

٢- أن العنف اذا ما خرج عن اطاره المرتبط بالنظام الاجتماعي والديني والثقافي والسياسي يفرغ من محتواه. فالمعنى الذي يمكن أن يتخذه العنف ينبغي أن يكون في اطار مكان معين وزمان محدد وموطن ثقافي معين. فاذا اهملنا هذه المقومات لا يمكننا الحديث عن العنف الا بصورة مجردة.

٣- أن العنف السياسي يشير الى كل الهجمات ذات طبيعة الجمعية والتي تظهر من داخل المجتمع وموجهة نحو النظام السياسي وممثليه بما في ذلك الجماعات السياسية المتنافسة او اللذين يشغلون مراكزه وينفذون سياساته وينظر المشاركون في العنف اليه باعتباره تعبيراً عن مطالب اقتصادية او اجتماعية ....الخ ويتحدد حجم وطبيعة العنف بثلاثة متغيرات ينبغي أن نأخذها في الاعتبار عند التحليل المنظم .

يتمثل المتغير الاول في حجم البشر المشاركين فيه داخل وحدة اجتماعية معينة وهو ما يمكن تسميته بمتغير النطاق (Scope).

بينما يتصل المتغير الثاني بقدر التدمير الذي تحققه افعال العنف وهو ما يعرف بالعمق (Intensity). ويشير المكون الثالث الى الفترة التي يستمر فيها العنف او دوام العنف، ويصنف البعض الاخر متغيراً رابعاً يتمثل في ضرورة حضور النظم السياسية اي العناصر التي تمثله كطرف بارز في موقع العنف .

٤- تحتوي واقعة العنف السياسي على نوع من التتابع لعملياته او مراحله الأساسية تتميز المرحلة الأولى بنمو حالة من السخط بين الجماعات المنظمة للعنف ،اما بسبب التوترات الناجمة عن متغيرات بيئية محيطة ذات صلة بفاعلية الضارة برموز الجماعة وفي المرحلة الثانية يتخذ العنف طبيعته السياسية اما بسبب دخول النظام السياسي كطرف فاعل فيه او لتصور الجماعة القائمة بالعنف أن النظام الساسي او اي من عناصره الممثلة له صلة بالطرف المقابل أن لم يكن له طبيعته السياسية في البداية، وتشهد المرحلة الثالثة التحيد الواقعي للعنف من خلال مجموعة من الافعال التي توجد ضد النظام السياسي او ممثليه .

واذا كانت هذه الحالة التي تتعلق بالعنف السياسي عموماً تنطبق على جميع مجتمعات العالم الغربي فان الأمر له طابعه الخاص في دول العالم الثالث وهي التفاعلات التي يشارك فيها النظام السياسي بشكل فاعل .

٥- أن العنف يعتبر مؤشراً لحالة عدم الاستقرار الاجتماعي التي تسبب قدراً من المعاناة والتوتر لبعض الجماعات في المجتمع ومن ثم تحاول هذه الجماعات السعي لإلغاء مصادر التوتر .

٦- ان الفئات التي تنخرط في العنف هي تلك الجماعات التي تعيش على هامش النظام اي المحرومة او المستبعدة سياسياً،اقتصادياً، اجتماعياً... الخ والتي تخضع بصورة كاملة لألياته، وهي تلك الجماعات التي سوف تمتلك القدرة على المواجهة للإطاحة بآليات القهر والسطوة، ويعني هذا ان الممارسة او الانخراط في العنف هي ممارسة جماهيرية بالأساس تعبر عن رد فعلهم لسطوة النظام السياسي .

**ثانياً : اسباب العنف**

كما ذكرنا سابقاً، أن تحليل العدد الهائل من البحوث التي تحاول تفسير العنف واسبابه سوف لا تؤدي للوصول الى قانون عام يمكن تعميمه واستعماله كمصدر اساسي في تفسير ظاهرة العنف وصعوبة تفسيرها نجد أن من الأفضل القيام بتنظيم العوامل البسيطة والأساسية والتي تشكل في جملتها وفي تفاعلها مع بعضها البعض عملية العنف بكاملها، ونعتقد أن محاولة الاجابة على سؤال لماذا يحدث العنف؟ يتطلب البحث في جملة اسباب تتعلق بذلك .حيث أن ظاهرة العنف مركبة متعددة المتغيرات ولا يمكن تفسيرها واستنباطها من متغير او عامل واحد فقط فالمؤكد أن هناك مجموعة من العوامل تتفاعل بل تتداخل وتترابط وتؤثر بعضها على بعض سلباً او ايجاباً فيما بينها لتفجر اعمال العنف و حتى لا نغرق في متاهات اسباب العنف ارتأت دراستنا بيان أسباب العنف وفق السلاسل الزمنية الآتية :-

١- أسباب طويلة الأجل

يؤكد مؤلفو كتاب ازمات ونتائج التطور السياسي Crisis and sequences of political Development أن عمليات التطور الاقتصادي Economic Growth وديمقراطية المجتمع Democratization والتحديث Modernization والعلمانية Secularization والعولمة والثورة المعلوماتية والاليكترونية والثورة النانو تكنلوجيا [٢٥] من اسباب العنف طويل الاجل. ذلك أنه كلما زادت سرعة التغيير الاجتماعي كلما زاد احتمال وقوع العنف فالتوازن الجريء في المجتمع يؤدي الى توفر قاعدة لحدوث عدة انواع من التغيير مما يؤدي الى قيام العنف بدلاً من تخفيف عدم الرضا.

وقد قسم وآلت روستو التطور والنمو الاقتصادي الى الفترات الرئيسة التالية :- [٢٦]

١- المجتمع التقليدي Traditional Society والذي تميز بالركود الاقتصادي Economic Stagnation .
٢- مرحلة ما قبل الاقلاع Pre – Take off والتي تميزت بتحويل الاكتشافات العلمية الى اختراعات تكنولوجية.
٣- مرحلة الاقلاع Take off: وتتميز هذه الفترة بسيطرة الاعتبارات الاقتصادية والمتقدمة على المجتمع كظهور وزيادة الاستثمارات المالية والقادة الاقتصاديين والتقدم الصناعي ووسائل تسويقه.
٤- مرحلة النضج Maturity: وتمتاز هذه الفترة بعدم اكتفاء النمو الاقتصادي وقصوره على منطقة واحدة فقط بل يمتد الى مناطق أخرى وينتشر .
٥- مرحلة الاستهلاك High Consumption : والتي تمتاز بتقديم كافة الخدمات العامة وتوفر البضائع الاستهلاكية

ويعتقد روستو أن العنف والثورة والاحداث المترتبة على ذلك تقع في المرحلة الثانية وهي مرحلة ما قبل الاقلاع نتيجة لتخلخل المجتمع وانتقاله من حال الى حال . [٢٧]

اذن وعلى ضوء ما تقدم فقد اكد المهتمين بدراسة العنف من علماء النفس والاجتماع والسياسة ورجال الدين اكدوا على وجود علاقة وثيقة بين ظاهرة العنف والتغيير الثوري من جهة وظاهرة العلمانية من جهة اخرى . لقد قيل أن اهمال التقاليد المسيحية في

# الاستبعاد الاجتماعي والعنف - مفهوم ودلالات -

★ م. آمال وهاب

دول الغرب كان نتيجة فكر الفلاسفة العلمانيين الذين ظهروا في القرن الثامن عشر، والذي احدث نمواً سريعاً في اثارة عواطف عامة الناس في ايقاد الثورة الداعية الى التغيير الجذري للمجتمع . أن إثارة الشعور عن طريق الثورة لتغيير الواقع الاوربي قد نتج عن الايديولوجيات الديمقراطية التي اقرت بحقوق الأنسان والإرادة الجماعية.

لقد لعبت العلمانية دوراً كبيراً في نشوء الحركات الثورية الحديثة، وقد لوحظ أن هناك علاقة وثيقة الصلة بين حركات التحرر في العالم وبين ظهور الافكار العلمانية التي تحث على تبني مفاهيم الحرية والمساواة والديمقراطية وما الى ذلك ولكن القضية لا تقف عند هذا الحد ويمكن نقل المناقشة الى درجة اعلى بالقول أنه اذا كان هناك علاقة بين العلمانية و العنف فان هناك ايضاً علاقة بين ظهور الافكار الدينية والعنف فقد ذكر Eric Hoffer " لقد كان ظهور الحركات الدينية في الماضي سبباً رئيساً لظهور العنف والتغيير الديني " فقد كان الدين عنصراً اساسياً في النزاع بين المسلمين والهندوس مما ادى الى تقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ بعد فترة من العنف الدامي. [٢٨] كما اثبتت التجربة القصيرة (ما بعد عام ٢٠١١) لحكم الإخوان المسلمين في مصر مسار العنف بين السلطة والمجتمع حيث عمل الإخوان على ابعاد القطاعات الأخرى من المجتمع بما فيها تلك التي كان يجب أخذها في الحسبان ، وامثلة عديدة اخرى لا مجال لذكرها.

ومن اسباب العنف طويلة الاجل ايضاً، ذلك العنف الناتج عن الاستعمار والسيطرة الاجنبية فطبيعة التركيبة الاستعمارية وسياستها المتناقضة من اجل القوة قد لعبت دوراً هاماً واساسياً ليس فقط في تشكيل الأمم بل الأكثر من ذلك تطور الحركات التحررية. والتي سارعت في ظهور الحركات الوطنية التحررية وانظمتها ومطالبها وخططها واستراتيجيتها المختلفة. فقد كان ظهور هذه الحركات في اسيا وافريقيا انما هو رد فعل واستجابة شعوبها لأثر الغرب الاستعماري. لقد رفض الاستعمار والاحتلال من قبل الشعوب المستعمرة والمحتلة كما لوحظ من حركات التحرر الافريقية والاسيوية في صراعها ضد الاستعمار والمحتل من اجل الحصول على حق تقرير مصيرهم. [٢٩]

**٢- أسباب متوسطة الاجل**

على الرغم من عدم وجود فرق واضح وملموس بين اسباب العنف طويلة الاجل وتلك متوسطة المدى الا أن الأسباب متوسطة المدى ماهي الا امتداد للأسباب طويلة الاجل والتي تضعف النظام القائم. فمن الأسباب متوسطة المدى تلك المتعلقة بالركود الاقتصادي Economic Depression .

يعتبر كارل ماركس Karl Marx و الكس دي توكوفيل Alex De Tocqueville من اصحاب النظريات التقليدية الذين فسروا أسباب التغير الثوري من وجهة نظر اقتصادية بحتة. ويبدو الاختلاف واضح في تفسير كل منهم.

فقد رأى كارل ماركس أن تحسين الاحوال الانتاجية هي اقوى الدوافع الإنسانية للتغيير الاجتماعي. وهو يرى أن للاقتصاد دور فعال في ذلك. وهو يؤكد أن متطلبات التقدم المادي محددة بالتركيب السياسي والاجتماعي الذي يقف حائلاً دون تطور وتقدم الوضع

الاقتصادي مما يترتب عليه زيادة تعاسة افراد المجتمع، والذي سيؤدي في نهاية المطاف الى قيام ثورة عارمة تحطم الاوضاع السياسية والاجتماعية السيئة . (٣٠)

على النقيض من هذا التفسير فقد رأى توكوفيل في ملاحظاته على الثورة الفرنسية انها قامت على اكتاف البرجوازيين المزدهرين اقتصادياً ولم تقم على ايدي فقراء وتعساء فرنسا، اذ يقول " ان الاجزاء الاكثر تقدماً وازدهاراً من فرنسا هي التي شاركت في دعم الثورة". ويؤكد توكوفيل بناء على هذه الفرضية أن ظهور العنف والثورة والتغيير الاجتماعي لا يتم الا عندما يحاول النظام السياسي المتسلط القيام ببعض الاصلاحات التنموية وليس عندما تسوء الاحوال الاقتصادية.

من الناحية التجريبية يرى جيمس ديفس James Davis أن الثورة تحدث " عندما يتغير النظام الاقتصادي تغيراً حاداً بعد أن يكون قد استمر على وتيرة معينة لمدة طويلة "

وعليه فأن ديفس يؤكد أن مثل هذا التعاقب ينتج عنه :- (٣١)

اولاً :- زيادة التوقعات لإشباع حاجيات جديدة واستمرار هذه التوقعات بالظهور والمطالبة بمزيد من اشباع الحاجيات.

ثانياً :- ظهور حالة من القلق والاحباط عند مواجهة الامر الواقع وعدم مصاحبة التوقعات للمطالب الحقيقية .

اذن مثل العامل الاقتصادي عاملاً جوهرياً في تأجيج ظاهرة العنف، فقد كانت الازمة الاقتصادية عاملاً محورياً للعنف السياسي في لبنان وتونس في الثمانينات واضف لذلك احداث الثامن والتاسع عشر يناير / كانون الثاني ١٩٧٧ في مصر كانت نتاج ازمة اقتصادية اتخذ على اسرها عدد من القرارات الاقتصادية ليست في صالح الفقراء فجرت مشاعر العنف والغضب في كافة مدن مصر ووقع قتلى وجرحى وتدمير للممتلكات ولم تهدأ ثائرة الغاضبين الا بعد الاعلان عن الغاء القرارات التي فجرت الازمة وما شهدته مصر في الآونة الاخيرة قد عبر ايضاً عن حراك اجتماعي قد تصل الى مرحلة العنف بكل تأكيد وليدة ظروف اقتصادية خانقة خاصة بالنسبة لذوي الدخول المنخفضة و هم يمثلون اكثر من ٨٥ ٪ من اجمالي الشعب المصري.

وقد حذرت المجموعة الدولية للأزمات من أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية كانت السبب الرئيس في اندلاع الثورة التونسية في كانون الثاني / يناير ٢٠١١ كارتفاع معدلات البطالة والتفاوت الصارخ بين مختلف مناطق البلاد والتهريب والفساد كانت وراء تأجيج الاحداث والاطاحة بقادة كل من تونس ومصر وليبيا واليمن.

٢- أسباب قصيرة الأجل :-

على الرغم من بعض الاختلافات في اراء علماء النفس الاجتماعي التي تركزت دراستهم على العنف والتغيير الثوري، الا أن هناك اتفاق عام بينهم على السؤال : ما الذي يجعل الأنسان ثائراً ؟ معظم البحوث والدراسات الاجتماعية والنفسية تدور حول فرضية واحدة وهي أن لدى الانسان احتياجات أساسية وأهداف وغرائز ينتج عن أحباطها ظهور عدوانية تتخذ شكلاً من أشكال العنف والثورة .

اذن من اسباب العنف قصيرة الأجل تلك المتعلقة بالاستبعاد والحرمان وما يفرزانهما من احباط واشكاليات اشباع الحاجيات الانسانية، وعليه فان من أسباب العنف هنا تتمثل بكبت اشباع الغرائز الأساسية لغالبية افراد المجتمع وعدم وجود حد ادنى من الاشباع لهذه الغرائز يؤدي لاستعمال العنف وهكذا فأن العنف هنا ناتج عن كبت الغرائز وعدم اشباعها. (٣٢)

وينبغي الأخذ بعين الاعتبار أن الحرمان والاستبعاد الاجتماعي ينتجان تشنج Cramp. فالشخص المتشنج ليس فقط ذلك الشخص الذي يشعر بأن دوافعه غير مشبعة او أنه مهدد بعدة صعوبات ولكنه ذلك الشخص الذي يشعر أن الاستبعاد والكبت المفروض عليه غير ضروري وفي الوقت نفسه لا يستطيع تجنبه وبالتالي فأن وجود الكبت لا تبرير له. فاذا كان هناك علاقة بين الاحباط والعنف والتغيير الثوري فلا بد من النظر الى تغير ظروف الفرد العامة كعامل في تغيير سلوك الفرد واستجابته في مواقف معينة. فاذا كان كارل ماركس قد اكد على أن هناك علاقة بين تعاسة الطبقة العاملة وشقاؤها تؤدي بهم لحمل مشعل العنف وعليه فان سوء الأحوال الاجتماعية والاقتصادية كانخفاض مستوى المعيشة يعتبر سبباً رئيساً في العنف، واذا كان توكوفيل قد تحدث عكس ذلك بالقول أن الرخاء الاقتصادي هو السبب الرئيس في العنف ، فانه لا بد أن يكون لهاتين القضيتين ( التعاسة والرخاء Misery and prosperity) علاقة بقضية الحرمان النسبي Relative Deprivation المتمثلة بقضايا الاستبعاد وتتلخص فكرة الاستبعاد والحرمان بالفجوة بين ما يحصل عليه الأنسان وما يظن أنه يجب أن يحصل عليه. (٣٣)

وبناء على ذلك يعتبر الاستبعاد والحرمان من أسباب السخط الاجتماعي، وبما أن كل أنسان في اي مجتمع محدد محكوم بواسطة عدد من المتطلبات والتطلعات والطموحات المرتبطة بالتغيير الاجتماعي السائد، فأن كل فرد او مجموعة من الأفراد معرضون لنوع من انواع الاستبعاد والحرمان.

اذن فالاستبعاد الاجتماعي هو عكس الاندماج . وهو نتيجة من نتائج اللامساواة ، والاستعمال الحديث لمصطلح الاستبعاد الاجتماعي – على ما يبدو قد نشأ في فرنسا اشارة لمن استبعدتهم الدولة بصورة رسمية النظام البسماركي للضمان الاجتماعي.

لقد عانت المجتمعات البشرية من العديد من التمايزات الطبقية والثقافية الجنسوية ، فنشأت جراء ذلك العديد من المصطلحات والمفاهيم لتأطير بعض مظاهر التمايز كمصطلحات الفصل او التميز العنصري، الحقد الطبقي، الطبقات المسحوقة، معاناة المرأة ومفاهيم الجنوسة ( الجندرة ) وغير ذلك فالسود على سبيل المثال مبعدون عن عالم البيض، والاقليات الدينية والعرقية مبعدة عن الأغلبية الاجتماعية والفقراء وطبقات القاع مقصيه ومهمشة عن عالم الرفاه الارستقراطي، والمرأة مغضوب عليها في المجتمعات الذكورية وهكذا يتم تكريس الفوارق الطبقية والعزلة في خضم تآكل الطبقات الوسطى التي يمكن أن تشكل عامل تقريب بين طبقات المجتمع. اذ أن مجمل ممارسات النبذ والفوارق والحرمان المتمثلة بصورتها الكبرى الاستبعاد لها وقعاً عنيفاً وآثار ولها ايضاً بصمة واضحة في حياة الفرد وتأثيراً مستقبلياً على ممارساته وردود

افعاله ، اذ أنها تخلق فجوة في تبادل الثقافات بين القوميات والطوائف والعرقيات .... الخ بالإضافة الى أنها تؤدي الى فقدان الثقة بين الذي يمارس العنف والممارس عليه العنف ناهيك عن شعور الفرد باللإنتماء الى الوطن الذي يعيش فيه نتيجة لحرمانه من الحقوق المدينة والثقافية والعقائدية والفكرية وغيرها.

على كل حال ، رغم تباين أسباب اللجوء للعنف نجد أن العنف ظاهرة فرضت نفسها على العديد من الشعوب الغاية منها هو السعي لتغيير واقع مفروض ،وبما أن الاستبعاد الاجتماعي أحد أهم بواعث العنف نجد أن جهات وحجم العنف تتفاقم كلما ازدادت درجات الحرمان، بعبارة ادق نوع العنف الحاصل يتناسب طردياً مع مقدار الحرمان والكبت لرغبات الافراد و تطلعاتهم .

**المحور الثالث : الاستبعاد الاجتماعي، الحرمان النسبي، العنف - جدلية العلاقة والرؤى النظرية.**

تختلف النظريات التي تحاول تبرير اللجوء الى العنف لتغيير الوضع المفروض ولكنها جميعاً تتفق على أن اللجوء الى العنف يكون نتيجة لوضع سياسي او اجتماعي او اقتصادي القصد منه محاولة تغيير الوضع القائم الى وضع مختلف ومما لا شك فيه أن للعنف واللجوء اليه أثر فعال على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية ويتفق كثير من الباحثين من قضية العنف على أنه حالة رد فعل لوضع معين لتغيير الوضع القائم والسؤال الذي يطرح نفسه في محور الدراسة - هنا - هل يمكن أن يكون العنف رد فعل للاستبعاد الاجتماعي؟ وما هو الوسط العلمي والنظري الذي ينشأ من خلالها العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعي والعنف ؟

يروى أن هناك مجموعة من النمل كانت تعيش على فتات موائد سلطان يقع قصره على مقربة من بيوتها ، فتذهب اسراب النمل في أوقات فراغ السلطان وحاشيته لتحمل ما تبقى من مؤونة تعود بها الى اماكن التخزين، حتى اذا حل فصل الشتاء الشديد البرد وجدت النمل ما يقيها مرارة جوع الشتاء الشديد البرد، كل هذا كان يتم تحت اشراف ملكة النمل التي كثيراً ما طورت من مبادئ جديدة تعلم عن طريقها اسراب النمل سرعة الحركة ومزيد من حمل الطعام والانقضاض على موائد السلطان في الوقت المناسب والتدريب على التنظيم ومساعدة اسراب النمل لبعضها البعض والمساهمة في خلق جيش منظم يعرف كيف يغزو او كيف ينسحب وكيف يتقدم ويتراجع فوق هذا او ذاك فقد اسهمت ملكة النمل في حياة مستقرة وهانئة تتوفر فيها عوامل الرخاء الاقتصادي لجماعات النمل وفي الوقت نفسه فقد كانت العدالة لا تقتصر على ملكة النمل فحسب بل تمتد الى ملكة السلطان فلا تنهب موارده الاقتصادية بل تأخذ ما هو فائض عن حاجته والمعد لأن يلقى في اكوام القمامة، وذات يوم وبينما كان السلطان يقوم برحلة صيد رأى ملكة النمل تناقش الفصل الأخير من نظريات زيادة الانتاج والادخار في مملكتها لقد اخذ السلطان يرقب عن كثب سرعة استجابة جماعات النمل لأفكار الملكة المطروحة في التنظيم الاداري والسياسي، وهاله ما سمع حيث أن السلطان قد كان عاجزاً عن أن يتعلم من النمل شيئاً جديداً فقد آثر أن يدمر ملكة النمل فعاد الى

القصر واجمع بكبار قادته طلب منهم أن يضعوا مرة واحدة والى الابد حداً نهائياً لمملكة النمل، وقد دعب السلطان في أن يمتع نفسه برؤية النمل وهو يموت تدريجياً و ببطئ (حرمان ، اقصاء ، استبعاد ) لذا فقد رفض ارسال جيوشه لتدمير منازل النمل ، بل اثر أن يضرب حصاراً حول مملكة النمل حيث لا يستطيع احد الدخول او الخروج منها وذلك بوضع مادة لزجة حول مملكة النمل ولمسافة طويلة هذه المادة اشبه ما تكون بحقل الغام في اللغة العسكرية .

كان رد الفعل عنيفاً لدى النمل وملكته ولم تلجأ ملكة النمل الى اذاعتها لتبث منها الوعيد والتهديد ولكنها انزوت في مكتب لها صغير لتكتب خاتمة الكتاب الذي بدأت تكتبه من مدة ، وهذه الخاتمة كانت عبارة عن نظرية جديدة في استعمال العنف، وفحوى هذه النظرية أنه لا بد من استعمال العنف لمواجهة العنف ، كيف تسلك طريقة العنف؟ هذا ما يقرره مجلس النمل الأعلى وضعه على بساط البحث. (٣٤)

على كل حال، ليس المهم هنا البحث في كيفية الطريق الى العنف ولكن الأهم هو محاولة الإجابة على السؤال التالي، وهو فرض البحث هل يمكن ان يكون العنف رد فعل للاستبعاد الاجتماعي؟ وهل يمكن ان يكون العنف واستعماله نظرية قائمة بذاتها ؟ ولماذا ؟

نحن هنا ننظر لقضايا معينة تشمل العدالة والقانون وواجب الفرد ومسؤوليته ومشروعية العمل الثوري، وبناء مجتمع سياسي قائم على خدمة افراد المجتمع ككل، بغض النظر عن الوانهم وأجناسهم وانواعهم ، وفوق هذا وذاك نحن نطمح للوصول الى مجتمع خال من الحرمان والاستبعاد من خلال عمل الأفراد الحر الخلاق وتحقيق آلية الاندماج السياسي والحراك الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وعليه يمكن أن تتفرع اسئلة اخرى مثل هل يمكن تبرير استعمال العنف قانونياً و مشروعياً واخلاقياً؟ متى يحق لمجموعة من المجموعات البشرية التمرد على واقع مفروض ؟ وهل يحق لهذه المجموعات لجوئها الى العنف حالة استبعادها اجتماعياً ؟

لقد قيل أن المصائب هي التي تولد بين جوانحها الرجال، والاوقات العصيبة توحي بالتأمل ووضع النظريات ،حقاً لقد كانت خسارة اليونان امام اسبارطة التي اوحت لأفلاطون بكتابه الجمهورية، وسنوات الحرب الأهلية البريطانية هي التي اوجدت توماس هوبز وجون لوك وفلسفتهما ومآسي فرنسا قبل الثورة الفرنسية او ما عرف بعصر الثورات اوجدت افكار روسو وفولتير و منتسكيو والفلسفة الديمقراطية وليس هذا فحسب بل كانت لعوامل الاستبداد والفوضى على مراحل الدساتير الفرنسية الاربعة اثر في معطيات ديغول لدستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، وعلى ذلك فالنظرية هي الاساس التي تبنى عليه الاشياء وبغيرها لا يقوم للشيء قائم، أنها الاداة الوحيدة للفهم والتمحيص وبغير النظرية لا تصحح الاشياء . (٣٥)

وعلى الرغم من قدم ظاهرة العنف الا أن المفهوم حديث العهد في النظريات السياسية ،ومع ذلك فقد لعب هذا المفهوم ومازال دوراً فعالاً في حياة الأمم والافراد سواء كان الأمر يتعلق بالسياسة او امتدادها او بتغيير الوضع الاقتصادي الناتج عن صراع الطبقات، في

الواقع لقد استخدم العنف وما زال يستخدم من قبل فئات وجماعات متعددة في جميع انحاء العالم كطريق وحيد لتغيير الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تغييراً جذرياً.

وعلى الرغم من أن العنف او المشاركة في العملية العنيفة قد لا يحتاج الى قواعد وقوانين نظرية، الا ان واقع الامر يتطلب في حالة تغير واقع معين الى آخر الاهتمام بوضع نظرية لا تكتفي بتفسير العنف وتبرير وجوده بل الأكثر من ذلك لتساعد على التنبؤ بالمستقبل ، أن رد الفعل لحدث ما اعنف منه، كواقع الاحتلال او وجود الاستعمار او الانقلاب العسكري مثلاً احوال فرضت العنف وتقاوم بالعنف وقد لا تحتاج لنظرية وانما هدف العمل العنيف سواء كان لتحرير الارض، او تحرير المجتمع، او رفع الظلم، او تغير الوضع العام مرفوض من وجهة النظر الاخلاقية بمعنى اخر أن مشروعية العنف تصبح مكان شك عند مواجهة الشر بشر آخر، مواجهة العنف بالعنف بعبارة ادق أن التغير الجديد يصبح لا قيمة له اذا كان هدف العنف اقامة مجتمع جديد لخدمة فئة معينة من الافراد دون سواهم، وحتى تنتهي مرحلة الشك التي تساور مراقبي العنف، لا بد للقائمين عليه من أن يبرهنوا بأن هدفهم الأول والاخير انما هو بناء مجتمع قائم على العدل والاحترام لكافة افراده على الرغم من اختلاف آرائهم واجناسهم واعراقهم والوانهم، وخدمة الأنسان. (٣٦)

أن المراجعة المتأنية لتاريخ الثورات الاجتماعية وعنفها تكشف أن الاستبعاد الاجتماعي وما ترتب عليه من حرمان وظلم وقهر واستغلال قد مثل شرط ضرورياً وليس كافياً لتحريض الفعل الثوري وتكثيفه لدى الشعوب، فمن الثورة الانجليزية عام ١٦٤٠ الى الثورة الامريكية ١٧٦٣ الى الثورة الفرنسية ١٧٨٩ الى الثورات الفلاحية عبر العالم ومروراً بالثورة البلشفية ١٩١٧، وصولاً الى الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ ثم الى الثورة الايرانية ١٩٧٩ وانتهاء بالثورات العربية المعاصرة تتضح براهين الاستبعاد بوضوح تام حيث النظم والطبقات الحاكمة المغلقة، والمترفة، والمرفهة على حساب شعوب محرومة ومضطهدة ومسلوبة الارادة والحرية الامر الذي يولد الامتعاض والاستياء والحقد والكراهية عبر الزمن ومن ثم توالت الظروف والاحداث التي هيأت العنف رد فعل على الوضع القائم. (٣٧)

ولو دققنا العلاقة العلمية بين الاستبعاد الاجتماعي كمتغير مستقل من ناحية والعنف كآلية مركبة ناتجة عن رد فعل ، لوجدنا أن كلا المفهومين يقف ورائهما الحرمان النسبي. وهنا تستدعي الضرورة العلمية طرح فكرة الحرمان النسبي كجذر مفاهيمي للاستبعاد الاجتماعي من جانب وكمحفز لعمليات العنف والثورات على النظم القائمة من جانب آخر وعلى النحو الآتي :-

ان الناس يضفون قيمة على كثير من الاشياء في الحياة الاجتماعية مثل الثروة، المكانة ، القوة الأمن والمساواة والحرية والعدالة ... الخ وعندما لا يتمكنوا من تحقيق تلك القيم او قيمة واحدة يتطلعون اليها فأن حالة اللارضا والغضب والعداء تتشكل وهذا الموقف يعرف بالحرمان النسبي ويشير الى التوتر الذي ينشأ من التضارب بين ما ينبغي أن يكون What ought to be وما هو كائن What it is فعلياً فيما يتعلق بإشباع القيم الجمعية(٣٨) .

أن المسألة الحاسمة في تصور الحرمان هنا تتمثل في الافكار التي تؤكد ان الافراد يمتلكون فجوة بين ما ينبغي أن يحصلوا عليه وما يحصلون عليه فعلاً او يعتقدون أنهم يستطيعون تحقيقه فالملاحظ الخارجي قد يعتقد أن هناك اشكالاً متفاقمة من الحرمان، بينما يعتقد المحرومين أن هذا هو النظام الطبيعي للأشياء ، ومن هنا فأن الحرمان النسبي يشير الى الدرجة التي يشعر عندها الفرد أنه محروم اقصاء وتهميش – وما يترتب على ذلك من غضب وعداء . [٣٩] على ما يبدو أن فكرة الحرمان النسبي المحفزة لقوى المستبعدة اجتماعياً لممارسة العنف قد تم قبولها على نطاق واسع بين علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي كأحد المفاهيم الهامة ، وعلى الرغم من أن تاريخ الفكرة يعود الى توكفل (1856) ودور كايم (1893) الا أن مجلة The American Soldier (1941) لعبت دوراً طليعياً في دراسات الحرمان النسبي، حيث قدمت صياغة للمفهوم ليعطي تفسيراً مستمراً لما يبدو أنه ظاهرة بين الاشباع المادي واللارضا عن مستوى الاشباع وبعد ذلك توالت الدراسات اما لإيضاح المفهوم او لتطبيقه. [٤٠]

وقد اقتربت الطروحات حول الحرمان النسبي من صيغة نظرية اكثر نظامية عندما قدم جيشو يندر Geschwender في عام 1964 أطروحة التوقعات المتصاعدة Rising Expectations لتصف فجوة الحرمان الناشئة عن ارتفاع التوقعات المصاحب لتحسن الظروف المادية و الامر الذي يولد حالة من اللارضا تصل في مستواها الى الحد الذي ارتفعت اليه التوقعات. وبطبيعة الحال فأن التوقعات في هذه الحالة توفر مقارنة هامة بين مستويات الاشباع التي يمكن تحقيقها من خلال الظروف المحسنة والاشباعات المحققة فعلياً – الاشباعات الحالية – من خلال الظروف السابقة

وقدم جيمس ديفز James C.Davies فرضيته الموسومة (J- Curve) في عام 1969 وعدت في حينها المحاولة الاكثر شهرة في تفسير العلاقة بين مستوى تحسن الظروف والسخط الاجتماعي وقد لاحظ ديفز أن الثورات الاجتماعية غالباً ما تحدث نتيجة التراجع الحاد في مستويات الاشباع وهنا يحدد ديفز التوقعات المنحدرة من الخبرات السابقة كآلية سوسيكولوجية لتشكل الفعل الثوري فعندما يكون نجاحاً ماضياً قد ولد تصاعداً في التوقعات بينما الاشباع الفعلي للحاجة في هبوط فأن الفجوة (فجوة الحرمان ) بينهما لا تطاق وتظهر بصورة نشاط ثوري.

ويوضح بيتجرو Pettigrew أن الحرمان النسبي يتخذ شكلين مختلفين تماماً :- [٤١]

النوع الاول :- الحرمان النسبي الأناني Egositic ويحدث في المستوى شخصاني interpersonal عندما يشعر الفرد بأنه محروم نسبياً، وبشكل غير عادل بالنسبة للآخرين ، وينجم عن ذلك التوتر واللارضا .

النوع الثاني : الحرمان النسبي الجمعي Collective وينتج من المقارنة الجماعية حيث يشعر الفرد بأن جماعته محرومة نسبياً وبصورة غير عادلة بالنسبة للجماعات الاخرى، والحرمان الجمعي له مكونان :-

الاول : الادراكي (Congnitive C.R.D) وهو اعتقاد بأن التوقعات قد انتهكت مثال على ذلك يمكن أن تدرك الجماعة الخاضعة بأن الطبقة الحاكمة هي المسؤولة عن حالة فقرها

الثاني:- العاطفي، الوجداني( Affective ) وهو رد الفعل العاطفي القوي ازاء حالة اللاعدالة ويتضمن مشاعر الغضب والاحباط والسخط واللارضا . وتؤكد نظرية الحرمان النسبي بأن المكون العاطفي وهو السبب الاقرب للانخراط في فعل احتجاجي ويتوسط التأثيرات بعيدة المدى للمكون الادراكي .

وفي سياق مؤيدي نظرية الحرمان النسبي المرادفة للاستبعاد والمحرضة على العنف ظهرت موجة من الانتقادات والاعتراضات على دور النظرية في تفسير متغيري الاستبعاد والعنف الصادرة من الحرمان النسبي وهي كلآتي :- (٤٢)

١- ان نظرية الحرمان النسبي ذات نزعة رد سيكولوجية اختزالية فثمة تشديد واضح على دور الانفعالات والمشاعر في تحريض الفعل الثوري، يقابله تجاهل واضح للدور الذي تلعبه البنى، والقوى والسياق البنائي - التاريخي في خلق الحالة الانفعالية ولذلك يؤكد بيتر جرانت Peter Grant بأن نظرية الحرمان النسبي لا تعد كافية في تفسير قيام الثورة والاعمال العنيفة فهي من ناحية لم تأخذ بعين الاعتبار الظروف البيئية المحيطة ومن ناحية اخرى لم تهتم باستمرارية اعمال العنف والثورات وتحقيقها لأهدافها .

٢- أن نظرية الحرمان النسبي لا تقدم الآليات او العمليات التي يتولد من خلالها الحرمان النسبي، باستثناء المحاولات القليلة التي قام بها كل من بودون Boudon و ديفز Davies، ان نظرية الحرمان النسبي تصف الحالة السوسيكولوجية التي تنبثق عنها الثورة، وقد ترتب على هذا الامر مسألتين :-

الاولى :- أن النظرية لم تطرح تساؤلات جادة وقيمة حول القوى والظروف البنائية التي ادت الى انخسار الاشباع اصلاً .

الثانية:- أنها اضفت قيمة ثانوية على الوعي والادراك الذي يفسر الحرمان ونتائجه ويبرر ويدعم استمراريتها .

٣- اكدت مارني سيلز Marnie Sayles أنه لا يمكن الافتراض ببساطة أن الناس عندما يحرمون يثورون، فهناك مجموعة من العوامل تأخذ بالحسبان :-

أ- البناء الاجتماعي:- لا بد من فهمه للتعرف على مصدر السخط فمن المحتمل أن تنتج البنى توترات عندما يكون هناك تغيرات جوهرية في المستويات الاجتماعية للثورة، بالإضافة الى اللاتساوق المؤسسي الناتج عن التغير السريع.

ب- تطور الوعي الجمعي :- اي أن يعرف الافراد بانهم يتعرضون للظلم.

ج- تطور اللاشرعية :- اي عدم وجود اي مبرر للظلم الواقع على الافراد

٤- يلاحظ روبرت دوس وجون هيوز أن نظرية الحرمان النسبي قد اغفلت مقدرة النظام السياسي على الاستجابة بطريقة مناسبة للحاجات الشعبية عن طريق توزيع المصادر وتطوير بنى من قبيل الاحزاب وجماعات المصالح - مؤسسات المجتمع المدني - التي تشبع المطالب جانب البرلمانات والاجهزة التنفيذية والبيروقراطيات اي تطوير البنى عن طريق التحديث السياسي.

٥- يرفض شارلز تلي Charles Tilly طروحات نظرية الحرمان النسبي في تفسير العنف والثورات مؤكداً أن ما يحدث الثورة ليس الحرمان والاقصاء والاستبعاد ولكن استئثار جماعة من الناس بمواقع القوة والتصدي لها من قبل جماعة اخرى تحاول الوصول الى مواقع القوة ذاتها. علماً بأن هذا الظرف البنائي هو الاصل في تشكيل الاحباط والحرمان وفي الوقت نفسه يؤخذ على نظرية الحرمان النسبي أنها لا تبين كيف ينخرط الافراد في احتجاج جمعي، ولا تأخذ بالحسبان اللاتجانس الاجتماعي الذي قد يقف عائقاً امام تشكل الفعل الثوري الجمعي.(٤٣)

يبدو من خلال ما تقدم ، أن نظرية الحرمان النسبي مثلت جذر لمفاهيم الاستبعاد ومحفزة للعنف واقامة الثورات ورغم ما تعانيه نظرية الحرمان النسبي من قصور الا أنها تعتبر رائدة في تصوير موقف الحرمان المنبثق عن تفاعل متغيرات سيكولوجية ولذلك فهي خصبة بما فيه الكفاية لتستوعب متغيرات من جميع المنظورات السابقة بالإضافة الى المتغيرات السيسيولوجيا والسياسية ومنها الثقافة السياسية. ومن هذا المنطلق يلاحظ مارلي تايلور Marilee Taylor أن الافتراضات الاجتماعية النفسية التي تنطوي عليها نظرية الحرمان النسبي تحدد عناصر هامة في خبرة الأفراد وتعمل على ربط العمليات المجتمعية المتعلقة بالتغير الاقتصادي بالتحولات السياسية العميقة.

أن طروحات الحرمان النسبي لم تبلغ مستوى النظرية بعد سواء تعلق الامر بتفسير الحرمان ام بتفسير الثورات والصراعات الاجتماعية – السياسية ولكن ما يجعلها محل اهتمام العلماء ومحط انظارهم هو اهمية وقيمة ما تطرحه على المستوى المجتمعي العام، بالإضافة الى انفتاحها المعرفي و المفاهيمي ، او كما يقول الفن جولدنر Alvin Gouldner أنها مثيرة للافتراضات الناشئة من الخلفية Back ground Assumptions التي تؤثر في الدور الاجتماعي للنظرية وفي استجابات من يتواصلون من خلالها. (٤٤)

ولذلك تعد هذه النظرية واحدة من الطروحات المنتجة فكرياً عبر تاريخها، أن الانفتاح المفاهيمي لطروحات الاقصاء والانغلاق والتهميش والحرمان النسبي يساعد في تقديم طروحات جديدة تقع ضمن السلسلة السببية المفضية الى الاستبعاد الاجتماعي من ناحية وتداعيات الاستبعاد ونتائجه من عنف وصراع من ناحية اخرى .

من كل ما سابق نجد أن الدفعة الحقيقية التي تعطي لنظرية العلاقة التفاعلية بين الاستبعاد الاجتماعي والعنف هو التصاقها بالواقع ، لقد كان هناك رفض كامل للطوبائية الفكرية او خيالات المنظرين او الحياة في الماضي فقط الاعتماد على امجاد الاباء والاجداد ، بل كان هناك تفاعلاً بين الفكر والواقع .

فالاتجاه نحو العنف له جذور عميقة في الثقافة الإنسانية فأن كان لمفهوم العنف يعد امراً مقبولاً في الثقافة او معلقاتها فأن احتمالات ظهور العنف الداخلي اكثر في مجتمع يحمل مثل هذه الثقافة، اذ ينتقل العنف بوصفه من المفاهيم الاجتماعية المقبولة ذلك لان التقاليد الثقافية لها تأثير في ظهور وانتشار العنف السياسي وان شدة توجيه العنف تابعة لمقياس العنف السياسي لتلك المجموعة . (٤٥)

وليس وحدها الثقافة الانسانية اساس في توسيع ظاهرة العنف بل تتبعها في ذلك عناصر اخرى مثل الايديولوجيات ووسائل الاتصال حيث أن بإمكان الايديولوجيات تعبئة الشعوب للعنف السياسي وان بعض المعتقدات الجديدة التابعة لها قادرة على تأجيج هذه الشعوب ودفعها للمطالبة بمطالب اكثر مما موجود لديها من امكانيات مادية متوفرة فعلياً، وبذلك فأنها تتخذ العنف اداة لتوجيه هذه المستلزمات، ولكن يبقى القبول بهذه المعتقدات تابع لشدة المعارضة من قبل الشعوب اضف لذلك ان الانتفاعية تعد عنصراً اخر من العناصر التي تؤثر في العنف ذلك لان كل عنف سياسي تظاهرات معارضة تنفع القادة القائمين بها او المشاركين فيها وان الاعمال الجماعية ينتظر منها مصالح الذين نظموها ومن الطبيعي فان البعض من الافراد لديهم بواعث انتفاعية من اثارة العنف السياسي والذين يعتقدون ان الاتجاه نحو العنف له جوانب قيمية تعطي بمجموعها استحساناً لهذه العملية هم براينا انتفاعيون.

وفق ما تقدم هل يمكن ان يكون الاستبعاد الاجتماعي مبرراً للجوء الى العنف السياسي؟ وحتى نجيب على هذا السؤال لا بد من مراجعة العنف او فكرة اللجوء للعنف أن الهدف هنا ليس تبرير استعمال العنف ولكن محاولة الاجابة على السؤال المطروح اعلاه، أن سبباً رئيساً من اسباب عدم وجود نظرية متكاملة عن طبيعة العنف واهدافه هو أن الباحثين المهتمين بظاهرة العنف السياسي انما تناولوا دراسته من ناحية التبرير فقط ، تقول حنا ارنيت في ذلك " .... أن اي نظرية تحاول تعظيم العنف وتبريره لذاته ، فأنها لا تصبح سياسية على الاطلاق"

اما السبب الآخر في غياب نظرية متكاملة تشرح طبيعة العنف واهدافه تكمن في ان مستعملي العنف يكونون مستغرقين فيه لدرجة افتقادهم للوقت الكافي لمراجعة منهج العنف، وفي ذلك يقول النسكي " ... عندما تكون منخرطاً في العمل داخل الميدان فان عليك ان تفكر وتعمل بأسرع ما يمكن، اذ انك لا تملك الوقت الكافي لتراجع حساباتك فيما اذا كنت تفعل اعمالاً معقولة ام لا ".ويربط علماء السياسة في اغلب الاحيان بين السياسة والصراع، ان هدف السياسة الاول والاخير انما هو الصراع من اجل القوة والسلطة ، الا ان هذا يتضمن تبرير استعمال العنف لتحقيق الهدف الذي وجد لأجله، ويترتب على ذلك ان العنف نفسه واستعماله قد يسيء الى الهدف الذي وجد من اجل تحقيقه، وعلى هذا الاساس يمكن ان يقال ان هناك نظريتان متوازيتان هما :- [٤٦]

النظرية الاولى: تمثلت من الباحثين، والكتاب الغربيون الذين يميلون الى المنطق الليبرالي او الديمقراطي المتمثل في السياسة التي انتهجها كل من افلاطون وارسطو وهيجل كما تظهر في كتاب المحدثين الغربيين من امثال حنا ارنيت، هذه النظرية لا بد من أن تنتهي في نهاية المطاف الى رفض العنف كقوة خلاقة قادرة على تحقيق الاهداف التي استعمل اصلاً لتحقيقها اي ترى هذه النظرية عدم جدوى العنف في نهاية المطاف.

النظرية الثانية :- هي تلك التي لا ترى تحقيق الاهداف الا بواسطة استعمال العنف بالعنف لدى اصحاب هذه النظرية، كما يلاحظ قارئ كتاب المدرسة الماركسية هو العملية الابداعية الخلاقة التي تولد مجتمعات جديدة من مجتمعات اصيبت بالعنف

ومن ثم ترى هذه النظرية جدوى استعمال العنف لتغيير الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي المظلم، والسؤال الذي يوجه دائماً الى هذه النظرية هو هل يستحق هذا التغيير الخراط الافراد في عملية العنف بما يؤدي بهم الى دفع ثمن باهظ في معظم الاحوال؟

اما في الاجابة على ذلك فان اصحاب النظرية يعتقدون أن وجود النظام الاجتماعي الفاسد والمتهرئ هو اصلاً عملية عنيفة ذات ثمن باهظ يدفعها الافراد، فاستعمالهم للعنف في سبيل اعادة النظام او تطويره او قيام مجتمع عادل استحق ان يدفع له كل الاثمان، والتي هي غالباً ما تكون اقل من الثمن الذي يدفعه الافراد لو بقوا على حالهم يحترون عذابهم اليومي. (٤٧)

ورغم اختلاف وجهات النظر بين مؤيدي ومعارضي العنف وبين من يجد ضرورة تفسير العنف كظاهرة فرضت نفسها على العديد من الشعوب وبين من يجد ضرورة دراسة العنف نظرياً وفق الايديولوجيات والفلسفة السياسية الا ان الغاية الاساسية للعنف بكل انواعه هو اللجوء الى تغيير واقع سياسي او اقتصادي او ايديولوجي...الخ مفروض، وبما أن الاستبعاد الاجتماعي يعد اهم بواعث العنف والعنف السياسي نجد ان درجاته تتفاقم كلما ازدادت درجات الحرمان والاستبعاد الاجتماعي، وبما أن الاستبعاد الاجتماعي يعني الحرمان من المشاركة السياسية في اتخاذ القرار وصناعة المصير والانفاق الاقتصادي وازمات التنمية وهذا يتصل مباشر بسوء السياسات والقرارات التي تتخذ من قبل الأنظمة السياسية الحاكمة وبالتالي تصبح في مثل هذه القضية افرازات لا يمكن تجاهلها مثل عدم المساواة ونقص قنوات،

المشاركة وانعدام الاستقرار وعليه كما ذكرنا سابقاً يجد المستبعدون انفسهم غالباً معلقين في مصعد سياسي معطل ولا يرون مناصاً بعد حين من ان يطرقوا الابواب بقوة وبعد فترة اخرى سيقدمون على - تحطيم الابواب - من دون أن يتمكن احد من ردعهم ويلتقي هذا التحليل الذي يربط بين اتساع ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي الناتج عن قصور النظام السياسي والاقتصادي من جانب واللجوء الى العنف من جانب اخر ثلاثة درجات من العلاقة بين الحرمان النسبي (الاستبعاد الاجتماعي) والعنف وهي كالآتي :- (٤٨)

١- الحرمان النسبي التنازلي Decrement والمقصودة الثبات النسبي للقيم المنتظر تحقيقها وافتراض زوال القيم المتحققة حقاً ووفقاً لذلك فان هذه الجماهير في مثل هذه الاوضاع والاحوال تشعر بالغضب اذا ما قامت بمقارنة ما هو متحقق بصورة فعلية سابقاً بما لم يعد ممكناً تحقيقه ولذلك فمن الشعور الطبيعي الشعور بالحرمان والتهميش والاستبعاد.

٢- الحرمان النسبي المتزايد Aspirational والمقصود به ثبات نسبي لما هو متحقق من قيم وزيادة شديدة لقيم الحاجات حيث تصبح اسباب غضب الجماهير في هذه الحالة بسبب افتقارهم للوسائل التي تمكنهم من الوصول الى مستوى القيم المطلوبة .

٣- الحرمان النسبي الصعودي Regressive ومعناه تصاعد اساسي وتزامن لما يراد تحقيقه من قيم مع القليل المتحقق فعلياً ووفقاً لذلك فان احتمال قيام الثورات والحروب يكبر عندما تحدث فترة تراجع شديد في ما هو متحقق من قيم بعد فترة طويلة من النمو الاقتصادي والاجتماعي العيني.

من كل ذلك نجد أن الحرمان النسبي هو صورة من صور الاستبعاد الاجتماعي وهو في الوقت نفسه متغير نفسي ثقافي الاصل فيه تحليل وتركيب الفرد وقياس شدة الغضب التي تسيطر على سلوكه ونجد ان حاصل مجموع او متوسط شدة الغضب - العنف - الذي ينتاب الافراد وما يرافقه من زيادة في الحرمان النسبي يعد متغيراً اجتماعياً يعتمد على تحليل وتركيب الجماعة وهو ميزان لشيوع هذا الحرمان بين اعضاء الجماعة بالانتباه لكل مجموعة من القيم التي تعد جزءاً من الحرمان الذي يمثل خاصية لجميع اعضاء لكل المجاميع .

أن شدة الحرمان النسبي تقع تحت تأثير ميزان متوسط الاختلاف المحسوس بين ما مطلوب تحقيقه من قيم وما هو متحقق منها . وأن اية زيادة في متوسط ما منتظر تحقيقه منها مجموعة ما بدون زيادة في ما هو متحقق منها في موازاتها سيكون سبباً في زيادة الاستبعاد والحرمان النسبي وهو ما قد يؤدي بها الى العنف .

**المحور الرابع :- تداعيات وآثار الاستبعاد الاجتماعي والعنف واستراتيجيات المواجهة .**

رأينا ان الاستبعاد الاجتماعي يوصف حرماناً مستمراً وهذا الحرمان يختلق بين حين وآخر ازمات متكررة ومتعددة الابعاد والمكونات تنطوي على حرمان من المشاركة في مجالات العمل والانتاج والتوظيف ومن الاستهلاك الحقيقي الذي تتطلع اليه الكثرة ومن المشاركة في الاهتمام بالشأن العام او المشاركة السياسية اليومية واخيراً من كثير من عمليات التفاعل السياسي - الاجتماعي . وهذا ما يؤدي بدوره في الوقت نفسه الى ردود افعال متباينة لتغيير ما هو قائم الى ما يجب ان يقوم عليه المجتمع عبر وسائل متعددة منها العنف فالتغيير الجديد لأي مجتمع من المجتمعات يصبح لا قيمة له اذا كان الهدف من وراء التغيير اقامة مجتمع جديد لخدمة فئة معينة من الافراد دون سواهم، وحتى تنتهي مرحلة الشك التي تساور مشاهدي مسرح الاستبعاد والعنف، لا بد لصانع القرار من ان يبرهن بان هدفه بناء الدولة وليس بتحطيمها اي بناء مجتمع قائم على العدل والاحتواء لأفراد المجتمع باختلاف آرائهم واجناسهم وانواعهم وطوائفهم ...الخ. وعليه فأن من العوامل المعجلة لحل هذه القضية هي أن يكون للفرد وعي وذهنية ادراك الحرمان الذي يعانيه قبل ان يتهيأ لقبول الايديولوجيات الثورية والاتجاهات المتطرفة وضرورة تقييم ما يجب تحقيقه من المنجزات القيمة للمجاميع المرجعية، بعبارة اخرى تحليل وتقويم التأثير الانتقالي الذي تواجه مجموعات اجتماعية ما مقابل تنامي ما منتظر تحقيقه للجميع وهذا يدعونا الى السعي في الوصول الى رسم استراتيجيات لمعالجة قضايا الاستبعاد وما تخلفه من تراكمات خصوصاً اذا ما عرفنا ان اي استراتيجية هي في النهاية سلسلة متعاقبة منسقة من الخيارات والافعال.

# الاستبعاد الاجتماعي والعنف - مفهوم ودلالات -

★ م. آمال وهاب

ويمكن ان تنظم هذه السلسلة المتعاقبة وفقاً للوقت والمجال واصحاب الادوار واذا كانت الاستراتيجية قد مزقتها الازمان فهي تنظم بالضرورة وفقاً للوقت والافعال الملحة، واليوم فان اي استراتيجية محددة لأجل تحجيم قنوات الاستبعاد الاجتماعي يفرضها اطار زمني ضيق وسلسلة متعاقبة من خطوات متصلة تحدد اسلوبها ظروف الازمة، وهي ايضاً وبالضرورة استراتيجية ذات توجه انمائي.

وبإيجاز فأن المسائل الحقيقية لتجاوز ازمتي الاستبعاد الاجتماعي والعنف هي تلك المتعلقة باختيار استراتيجية للتنمية، حيث تتعلق التنمية بأطلاق واستثمار الأمكانيات البشرية واستيعاب وتوسيع خيارات لأفراد المجتمع ويرادف هذا في الوقت الحاضر ما يصفه امارتيا سين Amartya sen بعبارة " التنمية هي الحرية " اذ تعرف الحرية بمعنى واسع بحيث تشمل الحرية من الجوع، الفقر، القهر، الحرمان ومن كل ما يقف عقبة في طريق مشاركة وادماج افراد المجتمع.

وتجدر الاشارة، أن انعكاسات عملية الاستبعاد الاجتماعي وارتباطها بالعنف لم يعد شأناً داخلياً خاصاً، بل اخذت سياسات الاستبعاد انعكاسات سلبية اخرى على صعيد النظام العالمي ببعديه الدولي والاقليمي وخلفت صوراً متعددة تخطت حدود الدول ومثلت سلسلة مترابطة احدها بالأخرى، سببت في عدم الاستقرار العالمي فأخذت انعكاسات متعددة تمثلت بالهجرة والفقر وانتشار الامراض العالمية ابرزها الايدز فضلاً عن انتشار المخدرات حتى الوصول الى العنف والارهاب الدولي .. الخ ، حيث ان اغلب بلدان العالم الثالث ضعيفة وقد افرزت نهاية الحرب الباردة مجموعة من الدول الضعيفة تعاني من مشاكل وازمات وصراعات داخلية شكلت تهديداً على النظام العالمي لأنها مصدر للنزاعات والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ولأنها ايضاً افرزت نوعاً جديداً من الارهاب تمكنه من الوصول الى العالم المتقدم .

اذن بات من الضروري تقويض سياسات الاستبعاد الاجتماعي عبر نشاطات واستراتيجيات ليست داخلية فحسب بل وحتى خارجية دولية عالمية سواء القصد منها اعادة بناء مجتمعات طغت عليها النزاعات او مزقتها الحروب او لإزالة ارض يفرغ فيها الارهاب او العنف او لمساعدة الدول الفقيرة لتنمو اقتصادياً.

أن سياسات الاستبعاد الاجتماعي وما يخلفه من عنف - تحطيم الدولة - ينبغي ان يواجه باستراتيجية بناء وتقوية الدولة، اذ ان تقوية الدولة أواصر الدولة واحكام مؤسساتها عبر سياسات الاندماج يمثل صورة من صور تقوية البلدان الضعيفة ، فقد اصبحت مسألة بناء الدولة واعادة ترميمها مسألة حيوية للغاية ليس على الصعيد المحلي الوطني فحسب بل على الصعيد العالمي والامن الدولي لذلك فان رسم استراتيجيات تقويض سياسات الاستبعاد الاجتماعي وبناء او اعادة ترميم الدولة مسألة مركزية تقوم على سياسات تنموية شاملة تبدأ من الفرد وتنتهي به، فالفرد هو محور الدوران في كل مؤسسات وقطاعات انشطة الدولة وحيزها على اختلاف نظمها السياسية، اضف لذلك ان قوة المنظمات القادرة على التنافس في ظل العولمة والخصخصة والحكومة الاليكترونية والثورة النانو تكنلوجيا ... الخ تتمثل في قدرتها

العلمية والمعرفية لرأسمالها البشري وهذا يستوجب بضرورة التحرر من النهج التقليدي القائم على استراتيجيات تنموية محصورة في الطاقات الناضجة والتوجه نحو تبني استراتيجيات الموارد المستدامة - الطاقة البشرية - وجعلها تأخذ حيز الصدارة والاهتمام. [٤٩] اي السعي الى تعزيز القدرات التنظيمية القادرة على استقطاب الافراد والاحتفاظ بهم لمواجهة قضايا تداعيات الاستبعاد الاجتماعي وآثار العنف والمتمثلة بالصور الآتية :-

| نوعية الحقوق | نتائج وتداعيات الاستبعاد الاجتماعي |
|---|---|
| ١- حق العمل والتوظيف | -البطالة ، السرقة، الفراغ ، تجارة الممنوعات، التسول ، الانضمام للعصابات. |
| ٢- حق التعلم | -الجهل، الامية ، قلة الانتاج و فقدان الانتظام ، التخلف . |
| ٣- حق الرعاية الصحية | - انتشار الامراض والاوبئة. |
| ٤- حق الرعاية والضمان الاجتماعي | - التشرد ، البحث عن بدائل غير اخلاقية . |
| ٥- حق الجنسية | - ضعف الانتماء والولاء الوطني. |

أن لهذه التداعيات افرازات على الصعيدين الآتيين :-

اولاً : على الصعيد السياسي وهي كالآتي :

١-على الصعيد الداخلي :- أن هذه الفئات المستبعدة سوف تتحول من غير شك الى شريحة ناقمة قد يلجأ بعض افرادها الى وسائل غير شرعية للحصول على قوتهم مما يتسبب في تراجع مفاهيم المواطنة مقابل تزايد معدلات الجريمة ولجؤهم الى العنف .

٢-على الصعيد الإقليمي والدولي :- تتعرض الدول المستبعدة لبعض شرائح افراد مجتمعاتها الى احراجات في المحافل الدولية والاقليمية وتعد نقطة تؤخذ عليها سلباً في سجلها لحقوق الانسان امام المجتمع الدولي والرأي العام العالمي من جانب، فضلاً عن ذلك تعتبر مثل هذه الدول المجحفة بحقوق افراد شعبها مصدرة او مصدر اساسي للعنف والارهاب الدولي. [٥٠]

ثانياً :- على الصعيد الاقتصادي - الاجتماعي - النفسي

أن من نتائج التهميش السياسي والاجتماعي والحرمان الاقتصادي هو ميل المواطنين نحو التمرد واستخدام العنف ضد النظم الحاكمة. وقد اكد تيد جير Ted Guru أن السبب الرئيس يعود الى الحرمان الاقتصادي النسبي والذي يعني الاحساس القوي لدى المواطنين بانهم لا يحصلون على نصيبهم العادل من الثروة الوطنية كما انهم لا يتلقون مقابلاً مناسباً نظير عملهم بينما هناك اخرون لا يعملون مثلهم ويحصلون على نصيب اوفر

من الثروة الوطنية وهذا الحرمان النسبي يقود الى الاحباط والتشاؤم والذي يقود بدوره الى الاستعداد للتمرد والعنف الكامن وهو ما يؤدي اذا ما تزامن مع التهميش السياسي الى العنف الظاهر. (٥١)

اضف لذلك أن من اثار الاستبعاد الاجتماعي هو عدم الاستقرار السياسي من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تبديد الفائض الاقتصادي على يد الحكومات التي تخصص جزءاً ليس بالقليل من الموارد للإنفاق على نظم واجراءات الأمن الداخلي بدلاً من التركيز على مشروعات التنمية التي تقلل من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي وايضاً زيادة حدة المشكلات الاقتصادية ولا سيما مشكلة التضخم وعدم المتابعة والاستمرارية في تنفيذ سياسة واحدة محددة المعالم ومن الآثار الاخرى عرقلة السعي نحو التوجه الى تطبيق مفاهيم الديمقراطية وحقوق الانسان الحقيقية وعجز النظم السياسية عن استيعاب القوى الجديدة في المجتمع بشكل سلمي ووجود حركات هدامة تؤثر على التطور السياسي فتحقيق الديمقراطية ليس في التعبير عن الراي فحسب بل المشاركة في اتخاذ القرارات القومية

وبعد التعرف على تداعيات الاستبعاد الاجتماعي وآثار العنف تجدر الضرورة برسم وتبني استراتيجيات تقويض ومجابهة كلا المتغيرين اخذين بنظر الاعتبار ان ليس هناك قاعدة عامة صالحة لكل النظم وعليه فان تبني استراتيجيات تقويض عوامل الاستبعاد الاجتماعي تمثل فناً اكثر منه علماً، حيث ان قضية قدرة النظام في تبني استراتيجيات الاندماج تبقى قضية محلية (٥٢) خصوصاً اذا ما عرفنا أن الاندماج يعني التنمية ببعدها الشمولي وفيما يلي عرض اهم التوصيات المقترحة لتقويض تداعيات الاستبعاد الاجتماعي :-

١- التشخيص المبكر للفئات المستبعدة خصوصاً العاطلين عن العمل وخصوصاً فئة الشباب ذلك لان التعطل في مرحلة مبكرة من حياة الفرد العلمية يحدث ندبة دائمة من شانها ان تزيد من احتمالات التعطيل لمشاريع كبرى للدولة على مستوى الاستراتيجيات بعيدة الاجل .

٢- تبني برامج التنمية ووسائل تفعيلها واستمرارها وذلك من خلال البحث عن موازين القوى الاقتصادية في كافة مواردها وتشخيص ندرة الموارد التي تعوق التنمية، أضف لذلك توظيف واستثمار موارد التنمية عبر اطلاق برامج قومية محلية لإشباع حاجات الفرد الاساسية وتوسيع الاختبارات المتاحة في سوق العمل وسياسات التوظيف .

٣- تنمية الثقة في النفس على كلا المستويين الفردي والجماعي.

٤- اجراء تغيير هيكلي (نوعي وكمي ) في علاقات الانتاج ونمط الاستهلاك ونمط الانتاج بما يمكن تعبئة الفائض الاقتصادي بطريقة افضل ومن الحد من الاسراف واصدار الموارد .

٥- أن الاستخدام الكفء للموارد المتاحة وضمان عدم إهدارها لا يمكن أن يتحقق الا بمشاركة شعبية حقيقية، مما يتطلب تحقيق ديمقراطية حقيقية كما أن الدافع

للتغيير في اي امة يتطلب تغييراً قومياً" على مستوى سياسات قومية عليا فسلوك ورغبات مختلف فئات الامة يجب أن تختلط وتمتزج بطريقة ما لتعمل كتعبير قومي ومهمة المزج هذه هي اساساً مهمة سياسية تتجاوز الادارة والتنظيم وتعكس القيادة الماهرة.

٦- حكم القانون، هذه السلطة ضرورية لتقوية حكم الدولة على المستويين الداخلي والخارجي ذلك ان ما تفعله الدولة وتقدر عليه دون غيرها هو تجميع وتوزيع السلطة الشرعية بشكل هادف ومتجانس حتى في النظم التعددية والاسواق الحرة تصبح كل من الدولة واحكام القانون ضرورة لملء فجوات بديلاً عن السلطة فقد تزايدت في الآونة الاخيرة وخصوصاً في بلدان العالم الثالث خليط متنافر من المؤسسات والمنظمات مجهولة الهوية مثلت تكتلات الجريمة والجماعات الارهابية وما شابهها من التي تملك قدراً معين من القوة او تلك التي تتمتع بشيء من الشرعية وهو ما ساهم في تفكك النسيج الاجتماعي من جهة وفي تزايد العنف من جهة اخرى.

٧- الاستفادة من تجارب البلدان الرائدة في دراسة ومعالجة الاستبعاد الاجتماعي وابرزهما كل من المملكة المتحدة وفرنسا، وتجربة التنمية الماليزية .

٨- تبني استراتيجيات التفاوض السياسي الاجتماعي والاجتماعي السياسي وذلك من خلال رسم سياسات تنمية واستثمار رأس مال بشري من خلال اتاحة وتوفير الخدمات الاجتماعية الاساسية وتوفير الامان والضمان الاجتماعي- دولة الرعايا الاجتماعية - وتقليل التعرض لصدمات ومخاطر الحرمان والاقصاء والتهميش والعزلة ... الخ فضلاً عن الاهتمام بمفاهيم المساواة والعدالة بين فئات المجتمع - دولة الانسان - اضف لذلك دور مؤسسات المجتمع في تحقيق التفاوض الاجتماعي السياسي عن طريق فتح قنوات التواصل الاجتماعي السياسي .

٩- استراتيجيات اقتصادية تقوم على مبد أ دولة الرفاه الاقتصادي عبر تشخيص واستئصال حالات الفقر المزمن وتبنى سياسات اقتصادية تحول من الحد او التقليل من درجات الحرمان، فوجود نسب عالية من الشباب لا يمكن تشغيلهم كان السبب الاساس لعدم تشجيع المبادرات الاقتصادية والاسواق ذات الكفاءة في العديد من بلدان العالم .

١٠- الابداع التكنولوجي يسمح بتنظيم رأس مال بشري ورأس مال مادي بطريقة تصحح مسارات الافراد المعرفية وتوظيف الطاقات وتقويض سياسات الاستبعاد والعزلة الاجتماعية.

١١- تقديم الاعانات المادية وتشجيع وتسهيل برامج القروض كاستراتيجيات وقائية .

١٢- المراجعة الدائمة لقوانين سوق العمل كي لا تنجم تفاوتات في المجتمع بسبب غياب العدالة الوظيفية اذ يتم الحرص على مراجعة الاجور طبقاً لسوق العمل وكذا للقدرة الشرائية حتى يتم ضمان نوع من العدالة بين المواطنين كافة.

١٣- استحضار البعد التضامني في الاستراتيجيات الحكومية، فعند وضع السياسات المالية والضريبية ينبغي على الحكومات حماية الفئات المعوزة والمهمشة ورفع العوائق امامها لتندمج بشكل جيد في محيطها وهذا يتم عبر دعم الحكومة للأنشطة الاقتصادية للمواطنين.

١٤- انشاء وحدة الدراسات والبحوث الميدانية متخصصة بجمع معلومات عن جذور ومصادر الاستبعاد الاجتماعي واصدار تقرير سنوي لقياس درجات الحرمان والعزلة والفقر والتشرد .... الخ من اجل السماح بتطوير سياسات وتبني استراتيجيات وقائية وليس سياسات المواجهة والعلاج فحسب اذ تدل اغلب الشواهد لدى العديد من البلدان المتقدمة والنامية ان التصدي لفقر الاطفال والشباب يمثل استراتيجية حمائية [٥٣] للجيل الحالي وكذلك استراتيجيات وقائية [٥٤] للجيل التالي وهو ما يدعونا الى تفعيل عمليتي الاندماج والاستقطاب كأجندة محاربة للفقر الى جانب كونهما اجندة مقاومة للاستبعاد والعزلة الاجتماعية .

١٥- تبني استراتيجيات العدالة الاجتماعية وذلك من خلال رفع اسباب الاقصاء الاجتماعي اي توفير الفرص امام جميع المواطنين وبشكل متساو للاستفادة من الخدمات الصحية والتعليمية وظروف سكن الملائم والولوج الى سوق العمل. اضف لذلك تقييم عادل للأداء المهني وتقليص الفوارق في الاجور بين الموظفين ذوي الرواتب العليا وبين ذوي الرواتب الدنيا وهو ما يضمن الحفاظ على جودة الحياة وعلى الموارد البيئية والاقتصادية والمالية من جيل لآخر .

الخاتمة : لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين ابنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة من القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته .

ولتحليل تركيب هذ العوامل وأثرها في الثقافة السياسية تتطلب جهوداً ذاتية بتحليل مفاهيم الولاء والهوية الوطنية وفق واقع وفلسفة كل مجتمع من مجتمعات الدول المتقدمة والدول النامية ، غير أن اغلب بلدان العالم النامي قد عانت من تداعيات الاستبعاد الاجتماعي وانتشار عمليات العنف والسبب في ذلك يرجع الى القصور المنهجي في تتبع تداعيات الاستبعاد الاجتماعي والعنف وآثارهما في تحديد الشعور بالهوية الوطنية الحضارية من جهة فضلاً عن ذلك قصور التحليل العلمي في اختيار النموذج الحضاري الذي تنشده الجماعة السياسية في التحديث الثقافي والتنمية الشاملة وضبابية علاقة الفرد بالعملية السياسية واحداث التوازن النسبي المدروس بين عمليات التغيير الاجتماعي والتكيف الهيكلي والمؤسساتي من جهة اخرى . فبعض

# الاستبعاد الاجتماعي والعنف - مفهوم ودلالات -

* م. آمال وهاب

المجتمعات تتميز بالولاء الوطني والمواطنة المسؤولة (تماسك النسيج الاجتماعي ) وهنا يتوقع من الفرد أن يشارك في الحياة العامة، وأن يسهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي له ويبدأ وينتهي اليه، وفي دول اخرى دول الاستبعاد يتسم الافراد باللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية وعدم المشاركة في الحراك الاجتماعي السياسي وفي المقابل يتشكك الفرد في السلطة السياسية ويعتبرها مجرد اداة لتحقيق مصالح القائمين عليها ليس الا، وهو مما يؤدي الى رد فعل مناهض وعنيف لذلك يمكن القول أن التجانس بين السلطة والمجتمع تولد الاستقرار والأخير يعتمد على الثقافة السياسية ، فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير يساعدان على الاستقرار، اما التجزئة الثقافية والاستبعاد بين النخبة والجماهير فأنه يشكل مصدر تهديد لأمن واستقرار النظام السياسي المجتمع والسلطة على السواء او ما يسمى بالتصدع الداخلي وهو مما يدعوا الى بذل الجهود للبحث عن تحديد الثوابت الوطنية لكل دولة لتعريف معنى ومفهوم وحقوق المواطنة الحقة.

المصادر :-


١- ابن منظور، لسان العرب، الجزء التاسع ،دار أحياء التراث، بيروت بلا تاريخ.

٢- أحمد ظاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفكر، عمان، ١٩٨٧.

٣- أريك وولف، الحروب الفلاحية في القرن العشرين، ترجمة أكرم الرفاعي، دار الحقوق، بيروت، ١٩٧٧.

٤- تيد هندريش، العنف السياسي، فلسفته - أصوله - أبعاده، ترجمة عيسى طنوس، الطبعة الاولى ، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٦.

٥- تيسير خميس العمر، العنف الحرب والجهاد، دار الافاق، دمشق، ١٩٩٦.

٦- جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو، الاستبعاد الاجتماعي - محاولة للفهم - ، ترجمة محمد الجوهري ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٧.

٧- خليل أحمد خليل، المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، لبنان، ١٩٨٤ .

٨- رباب الحسيني، محددات السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري، أوراق للحوار، العدد الاول، القاهرة، ٢٠١١.

٩- رث والسون وولف والاس، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة محمد الحوراني، دار مجدلاوي ،عمان، ٢٠١١.

١٠- روبر ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤.

١١- زهير السيد، الثورة الايرانية، الابعاد الاجتماعية والسياسية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٥.

١٢- زكي نجيب محمود، مجتمع جديد او الهاوية، ذات الشروق، بيروت، ١٩٧٩.

١٣- صادق الاسود، التغيير الاجتماعي، مجموعة محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا مرحلة الماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠١.
١٤- عباس العبودي، شريعة حمورابي - دراسة مقارنة مع التشريعات -، دار الثقافة للنشر والتوزيع، جامعة الموصل، ١٩٩٠.
١٥- عبد الرحمن بدوي ،الموسوعة الفلسفية، الجزء الأول، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤.
١٦- عبد العظيم صغير، العنف السياسي وتأثيره في تحول السلطة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠.
١٧- عبد الناصر حريز، الارهاب السياسي - دراسة تحليلية- ، مكتبة مدبولي، القاهرة،١٩٩٦.
١٨- عزت سيد اسماعيل، سيكولوجيا التطرف والارهاب، حوليات الآداب، جامعة الكويت، ١٩٩٦.
١٩- فهمي جدعان ، الخلاص النهائي - مقال في وعود الاسلاميين والعلمانيين والليبراليين ، دار الشرق ، عمان ، بلا تاريخ.
٢٠- قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي، مجلة الباحث ،العدد(١) ،(بلا دار نشر) ، لندن ،٢٠٠٢.
٢١- قيس هادي أحمد ،الانسان المعاصر عند هربرت ماركيوز، دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٩.
٢٢- مجموعة باحثين، في نيفين مسعد ( تحرير وتقديم)، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة،١٩٩٥.
٢٣- محمد حسين ابو علاء، العنف الديني في مصر، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٤- محمد عبد الكريم الحوراني، الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية - محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي-، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية ،المجلد الخامس، العدد(١٢)،عمان، ٢٠١٢.
٢٥- ليفر بروفنسال، الجرسيفي في ثلاث رسائل اندلسية في آداب الحسبة، ترجمة الطاهر احمد مكي، دار العلم العربي،القاهرة،٢٠١٠.
٢٦- لينين، الدولة والثورة، ترجمة لطفي خطيم، الهيئة المصرية للتأليف والنشر،القاهرة،١٩٧٥.

الهوامش :

(١)عباس العبودي ، شريعة حمورابي (دراسة مقارنة مع التشريعات القديمة) ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، جامعة الموصل ، ١٩٩٠، ص ٢٦٦.

(٢)عبدالرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية ،الجزء الاول، مؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٤،ص ١٣١.
(٣)ليفي بروفنسال ،الجر سيفي في ثلاث رسائل أندلسية في آداب الحسبة، ترجمة الظاهر احمد مكي، دار العالم العربي، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٢١.
(٤)جون هيلز ،جوليان لوغران ، دافيد بياشو ، الاستبعاد الاجتماعي - محاولة للفهم - عالم المعرفة ،الكويت ٢٠٠٧،ص٢٥.
(٥)المصدر نفسه ،ص ٢٦.
(٦)محمد عبد الكريم الحوراني ،الاستبعاد الاجتماعي والثورات الشعبية - محاولة للفهم في ضوء نموذج معدل لنظرية الحرمان النسبي ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية ، العدد (١٢) ، المجلد الخامس ، عمان ،٢٠١٢ ، ص٢٣٠.

(٧)قارن مع جون هيلز وآخرون ، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠٨ .
(٨)صادق الاسود، التغيير الاجتماعي ، مجموعة محاضرات القيت على طلبة الدراسات العليا- الماجستير- كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين،٢٠٠١، بدون ترقيم الصفحات.
(٩)قارن مع كل من :- رباب الحسيني ، محددات السياسة الاجتماعية في المجتمع المصري، اوراق للحوار ، العدد الاول ،القاهرة ،٢٠١١. فهمي جدعان، الخلاص النهائي مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين، دار الشرق، عمان، بلا تاريخ ، ص ٤٧.
(١٠)مصطفى خلف عبد الجواد، التحضر والاستبعاد الاجتماعي في مصر، في نيفين مسعد(تحرير وتقديم)، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ١٩٩٥.
(١١) محمد عبد الكريم الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧ - ٣٨.
(١٢)محمد حسين ابو علاء، العنف الديني في مصر، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٧٧
(١٣)احمد طاهر، دراسات في الفلسفة السياسية، دار الفكر ،عمان ، ١٩٨٧، ص ٢٧٧
(١٤)المصدر نفسه ، ص٢٨٢
(١٥)ابن منظور، لسان العرب ، مادة(عنف) ،الجزء التاسع ، دار أحياء التراث العرب ، بيروت ، ١٤٠٥، ص ٢٥٧
(١٦)عبد الوهاب الكيلاني ،الموسوعة السياسية ، الجزء الرابع ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، لبنان ، ( بلا تاريخ )،ص ٢٥٥.
(١٧)عبد الناصر حريز، الارهاب السياسي- دراسة تحليلية - مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٦،ص ٤٨
(١٨)المصدر نفسه ،ص ٥٢
(١٩)قيس هادي احمد ، الإنسان المعاصر عند هيربرت ماركيز ، دار المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٨٩، ص ١٤٤.
(٢٠)خليل احمد خليل، المفاهيم الاساسية لعلم الاجتماع، دار الحداثة، لبنان،١٩٨٤، ص٤٤
(٢١)عزت سيد اسماعيل، سيكولوجيا التطرف والارهاب، حولية كلية الآداب ،جامعة الكويت، ١٩٩٦،ص ٢٢
(٢٢)قدري حنفي ، حول العنف السياسي رؤية نفسية، في نيفين مسعد ،(تحرير وتقديم ) ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، مركز البحوث والدراسات السياسية ،جامعة لقاهرة، ٩٩٥، ص ٤٣
(٢٣)اليزابيث بيكار وآخرون، ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٢.
(٢٤)عبد العظيم صغير، العنف السياسي وتأثيره في تحول السلطة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٠،ص ١٦

(٢٥)أن تطوير تكنلوجيا النانو يمكن أن يتسارع بخطوات تجعلنا في لحظة ما غير مدركين وغير مستعدين لها فالاستخدامات العسكرية للصناعات الجزيئية محتملة بشكل اكبر من الاسلحة النووية وذلك لتغيير موازين القوي جذرياً فبامكان تكنولوجيا النانو الاخلال بالتوازن في العلاقات الدولية وسوف تقلل من التأثير والتكافؤ الاقتصادي ،وتشجع على استهداف الاشخاص المعارضين للشركات والاسلحة وستقلل من قدرات الدولة في مراقبة اعدائها المحتملين، وعند تمكن العديد من الدول بأن تكون هدامة عالمياً، فستلغي قدرة الدول العظمى في حراسة الساحة الدولية وبجعل الجماعات الصغيرة مكتفية ذاتياً من الاسلحة فأن ذلك سيشجع من انقسام الدول القائمة حاليا.

(٢٦)احمد طاهر، مصدر سبق ذكره، ٢٩٢

(٢٧)تيد هند ريش، العنف السياسي : فلسفة – أصوله – أبعاده، ترجمة عيسى طنوس و آخرون، الطبعة الاولى، دار المسيرة، بيروت، ١٩٨٦ ، ص ٣٢

(٢٨)اريك وولف ، الحروب الفلاحية في القرن العشرين ، ترجمة اكرم الرفاعي ، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٧، ص ٣٧

(٢٩)تسير خميس العمر، العنف الحرب والجهاد، دار الافاق، دمشق، ١٩٩٦،ص ٥٨.

(٣٠)احمد ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨.

(٣١)قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي، مجلة الباحث ،العدد (١)،(بلا دار نشر) ، لندن ، ٢٠٠٢، ص١٠٥.

(٣٢)احمد ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨.

(٣٣)قدري حنفي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨.

(٣٤)احمد ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٧ – ٢٧٨ .

(٣٥)احمد ظاهر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩.

(٣٦)زكي نجيب محمود ، مجتمع جديد أو الهاوية ، ذات الشروق، بيروت، ١٩٧٩، ص ٧٦.

(٣٧)ينظر كل من : لينين، الدولة والثورة، ترجمة لطفي خطيم، الهيئة المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠،ص (٥٢). زهرة السيد، الثورة الايرانية، الابعاد الاجتماعية والسياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٤.

(٣٨)محمد عبد الكريم الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(٣٩)المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

(٤٠)المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٤١)محمد عبد الكريم الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٤

(٤٢)رث والسون وولف والاس، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع – تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية – ترجمة محمد الحوراني، دار مجدلاوي،عمان،٢٠١١،ص ٥٤

(٤٣)رث والسون ووالف والاس ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥.

(٤٤)قارن مع كامل علي ليلة، الابعاد الاجتماعية للعنف السياسي، في نيفين مسعد، مصدر سبق ذكره، صفحة ٦٦.

(٤٥)صادق الاسود، مصدر سبق ذكره، بدون ترقيم للصفحات.

(٤٦)احمد ظاهر ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨١.

(٤٧)المصدر نفسه ، ص ٢٨٣.

(٤٨)قارن مع : محمد عبد الكريم الحوراني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١ – ٢٣٢

(٤٩)قارن مع كل من :- روبر ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٩٠ . فيصل السالم، اساسيات التنشئة السياسية، جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص ٣٢.

(٥٠)قارن مع محمد عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠.
(٥١)قارن مع محمد عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٠.
(٥٢)مثال ذلك كان الرأي السائد في الماضي أن الخصخصة وحدها تكفي للمساعدة على النمو الاقتصادي لكن تجارب بعض الدول مثل روسيا وتايلند وجنوب أفريقيا اثبتت ان هذا ليس صحيحاً بل الذي أتضح الان انه لا بد للنمو من مؤسسات فكرية فقد ذكر فريد مان اكبر دعاة السوق الحر أن نصيحته لكل الدول تتحول من الاشتراكية خصخصوا ، خصخصوا ، خصخصوا ، لكن تبين له فيما بعد أنه كان مخطئاً أنه يدرك الآن ان حكم القانون ربما كان أهم للتنمية من الخصخصة
(٥٣)مجموعة الاجراءات التي تهتم بتغيير الاحتمالات وتقويض المخاطر المترتبة على احداث معينة حالياً مثل اعادة النظر في توزيع الدخل وبرامج الرعاية الاجتماعية بعبارة ادق توفير موارد اضافية للمدن والاشخاص الاكثر تراكماً لإشكاليات الاستبعاد والعزلة
(٥٤)مجموعة الاجراءات التي تهتم بمتابعة آثار ونتائج سياسات صناع القرار على فئات المجتمع خصوصاً المتعلقة بتوزيع الدخل والاراضي السكنية .....الخ وذلك من اجل التشخيص الصحيح والتمييز الدقيق بين ظروف الافراد في المجتمع وتبني سياسات تنموية شاملة هدفها ربط المجتمعات المحلية بالسياسات القومية العليا للدولة كاستراتيجيات بعيدة المدى.